أ.م.د. علي مطر جرو

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على من أُتي جوامع الكلم نبينا محمد الهادي البشير، وعلى آله الطيبين الأطهار، وعلى أصحابه الغر الأخيار وبعد:

يعد الخلاف النحوي من الظواهر البارزة في النحو العربي التي واكبت نشأته، وكان كتاب قواعد المطارحة من الكتب التي اعتنت بذكر مسائل الخلاف، فارتأيتُ إظهار الخلاف النحوي في هذا الكتاب، فجاء البحث بعنوان((الخلاف النحوي في كتاب قواعد المطارحة لابن إياز البغدادي ت ٦٩٨هـ)) واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، فذكرت في المقدمة المنهج الذي سرتُ عليه في هذه الدراسة، وأمّا التمهيد فقد تكلمت فيه على حياة ابن إياز، وأمّا المبحث الأول فكان بعنوان الخلاف النحوي في الأسماء، وتضمّن خمسة مسائل، وأمّا المبحث الثاني فجاء بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال، وتضمّن مسألتين . وأمَّا المبحث الثالث فجعلته للخلاف النحوي في الحروف، وتضمَّن ثلاثة مسائل .

وأمّا المنهج المعتمد في هذا البحث فقد وضعتُ عنواناً لكُلِّ مسألةٍ يفصح عمَّا فيها من موطن الخلاف، وذكرتُ نصَّ المسألة كما أوردها ابن إياز، ثم فصلتُ كُلَّ مسألةٍ بذكر أهم الأقوال والآراء التي أدلى بها النحويون، وما دار حولها من مناقشاتٍ متضمّنة الحجج والبراهين التي اعتمدوا عليها، وردود بعضهم على بعض.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وُفقتُ في مسعاي، فإن أصبتُ فبفضل الله تعالى ومنِّه، وإن كانت الأخرى فحسبي لم أقصد ذلك، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب .

ترجمة ابن إياز البغدادي

اسمه ونسبه وكنيته:

هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي، جمال الدين، أبو محمد النحوي، وهو من أهل بغداد ولي التدريس بالمستنصرية، وكان أوحد زمانه في النحو والتصريف[١]، ولا يوجد في اسمه خلاف غير أنَّ الفيروز آبادي ذكر أنَّه الحسين بن أبان[٢].

شيوخه:

أخذ ابن إياز العلم عن عددٍ من الشيوخ منهم:

١- ابن القبيطي، هو نجم الدين، أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي الحنبلي المتوفى (٦٤٢هـ)[٣].

٢- تاج الدين الأُرموي، هو محمد بن الحسن القاضي تاج الدين الأُرموي الشافعي المتوفى (٦٥٣ هـ)[٤].

٣- سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله، أبو عثمان الجذامي الأندلسي البياني النحوي المالكي[٥].

تلاميذه:

١- يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي، أبو يوسف المالكي النحوي[٦].

٢- ابن الفوطي، كمال الدين، أبو الفضائل، عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أبي المعالي الشيباني، المعروف بابن الفوطي المتوفى سنة (٧٢٣هـ)[٧].

مصنفاته:

لابن إياز بعض المصنفات منها:

١- قواعد المطارحة، وهو الكتاب الذي موضع الدراسة .

٢- المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن معط في النحو، وقد نُشر بتحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، وهو من منشورات دار عمار، عمان – الأردن ٢٠١٠م .

٣- شرح تصريف ابن مالك، وهو شرح لكتاب الضروري في التصريف سمّاه التعريف، وحقق الكتاب ونشر بتحقيق الدكتور هادي نهر، وهو من منشورات دار الفكر للطباعة والنشر ٢٠٠٢م .

٤- الإسعاف في الخلاف [٨].

وفاته:

أجمع المترجمون له على سنة وفاته، إذ مات في ليلة الخميس في الثالث عشر من شهر ذي الحجة في سنة (٦٨١ هـ)[٩]، غير أنَّ الفيروز آبادي ذكر أنَّه توفي في سنة (٦٧٤هـ) [١٠].

كتاب قواعد المطارحة:

سمي بهذا الاسم؛ لان صاحبه وضع له منهجاً خاصاً هو تداول طرح الاسئلة في الموضوعات النحوية والصرفية التي يخوض فيها، وهي اسئلة تخطر على بال القارئ فيبادر الى طرحها بإسلوب حواري جميل جداً. والكتاب المذكور هو اخر كتاب لابن إياز. أما منهج الكتاب فإني وجدته كتاباً تعليمياً بالدرجة الاولى، إلا أن الذي يخاطبه ابن إياز في كتابه هو طالب ماهر

في النحو، ولعل الكثرة من الاسئلة التي يطرحها ابن إياز ويجيب عنها في العلل والعوامل تؤكد هذه الحقيقة. كما وجدت ايضاً أنه يخوض في اراء العلماء عند عرضه للمسألة الواحدة.

أما استشهاداته فإنه افاض من الاستشهاد بالقران الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف كما استشهد ببعض الابيات الشعرية. وقد افاض في ذكر أراء ابي علي الغالي وتلميذه ابن جني. وكل ما جاء في كتابه جاء بلغة واضحة جداً، بسيطة التراكيب، خالية من التعقيد.

المبحث الأول: الخلاف النحوي في الاسماء

الخلاف في عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس:

قال ابن إياز:((وهنا تنبيه في رافع الخبر، فذهب الأخفش، واختاره الزمخشري إلى أنَّه مرفوعٌ بـ (لا)، كما أنَّه مرفوعٌ بـ(إنَّ) ... وذهب سيبويه إلى أنَّ (لا) مع اسمها في موضع مبتدأ، وما بعد ذلك هو الخبر، وهذا بيِّنٌ))[١١].

لا خلاف بين النحاة في أَنَّ (لا) هي الرافعة للخبر إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً به[١٢]، أمَّا إذا كان اسمها نكرة مفردة فقد اختلف النحويون في عامل الرفع في خبرها على مذهبين:

المذهب الأول: أنَّ عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس هو الابتداء؛ لأنَّ (لا) واسمها في موضع مبتدأ وخبرها مرتفع بالمبتدأ، وهو ظاهر كلام سيبويه[١٣]، واختاره ابن عصفور[١٤]، وأبو حيان[١٥].

وقد ذكر العكبري أنَّهم احتجوا لذلك بوجهين:((أحدهما: أنَّه لمَّا كان موضع (لا) واسمها رفعاً كان الخبر مرفوعاً على ذلك التقدير، والثاني: أنَّ (لا) ضعيفةٌ جداً فلم تعمل في الاسمين بخلاف كان وإنّ))[١٦].

واستدلّ أبو حيان لصحة هذا المذهب بأن قال:((والدليل على ذلك أنَّه يجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بـ(مِنْ) في قولك: هل مِنْ رجلٍ في الدارِ؟ على الموضع قبل الخبر، فتقول: لا رجلَ عاقلٌ في الدارِ، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدارِ، كما تقول: هل مِنْ رجلٍ عاقلٌ في الدارِ؟ وهل مِنْ رجلٍ وامرأةٌ في الدار؟))[١٧].

وردَّ ابن مالك هذا المذهب بأنَّه:((لو كان جعلُ (لا) مع اسمها كشيءٍ واحدٍ مَانَعَها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأنَّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أنَّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر، وأيضًا فإنَّ عمل

(لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأنَّ تأثيرها في معناه أشدّ من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنَّما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل))[١٨].

المذهب الثاني: أنّ عامل الرفع في خبر(لا) النافية للجنس هو(لا) نفسها كما أنّها عملت النصب في اسمها، وهو مذهب الأخفش[١٩]، والمبرد[٢٠]، وابن جني[٢١]، والزمخشري[٢٢]، واختاره ابن يعيش[٢٣]، وابن مالك[٢٤]، ونسبه ابن النحاس لأكثر البصريين[٢٥].

أمّا حجتهم في ذلك فقد ذكرها العكبري قائلاً:((وقال الأخفش: هو مرفوع بـ (لا)؛ لأنّها اقتضت اسمين وعملت في أحدهما فتعمل في الآخر كـ (إنّ)))[٢٦]، وهذا ما أشار اليه ابن يعيش، إذ قال:((وذهب أبو الحسن ومن تبعه إلى أنّ (لا) هذه ترفع الخبر؛ وذلك لأنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعاً، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر))[٢٧].

واعترض ابن عصفور على ما ذهبوا إليه إذ قال:((إذ لو كان العامل فيه (لا) لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على موضعه؛ لأنّك إذا قلتَ: لا رجلَ عاقلٌ في الدارِ، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام، وذلك لا يجوز، وأيضاً فإنّ (لا) قد غيرت معنى الابتداء وهو الإيجاب، وكل ما يغيّر المعنى من العوامل فلا موضع لمعموله أصلاً، نحو، ليت وكان، فدلّ ذلك على أنّ (لا) جُعلت مع الاسم بمنزلة اسم مبتدأ ولم تعمل في الخبر شيئاً))[٢٨].

وثمرة الخلاف في هذه المسألة تظهر في نحو قولك:((لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمانِ، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ، بيان ذلك تقول: لا رجلَ في الدارِ، فالعامل عنده في الخبر (لا) بمنزلة الخبر في (إنّ) فإذا قلتَ: لا رجلَ ولا امرأةٌ عاقلانِ، لزم أن يكون (عاقلان) يعمل فيه عاملان: (لا) من حيث هو خبر اسمها، وتعمل فيه (امرأة) من حيث هو خبرها، ولا يجوز ذلك وعلى المذهب الآخر يجوز؛ لأنّهما اسمان مبتدآن معطوفٌ أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمروٌ قائمانِ))[٢٩].

الخلاف في وصف (أيّ) في النداء بين الرفع والنصب:

قال ابن إياز:((ويلزمُ رفعُهُ؛ لأنَّه هو المقصود بالنداء، وليس كـ(الظريف). وكذا صفته نحو: يا أيُّها الرجلُ ذو المالِ، وأجاز المازني، والزجاج يا أيُّها الرجلَ بالنصب على الموضع، وقرئ شاذاً: (يا أيُّها الكافرين)))[٣٠].

اختلف النحاة في وصف المنادى بـ(أيّ) في مثل قولنا: يا أيُّها الرجلُ، بين رفعه ونصبه على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[٣١]، والمبرد[٣٢]، والزجاج[٣٣]، وابن السراج[٣٤]، والزجاجي[٣٥]، وأكثر النحاة[٣٦] إلى أنَّه لا يجوز في وصف (أيّ) إلَّا الرفع، فلا يجوز أن تقول: يا أيُّها الرجلَ، بنصب الرجل، ونُسب إلى جمهور النحاة[٣٧]، وإلى المحققين منهم[٣٨].

وحجتهم في ذلك ما قاله سيبويه:((وإنَّما صار وصفُهُ لا يكون فيه إلَّا الرفع؛ لأنَّك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ، ولا أيُّها وتسكت؛ لأنَّه مبهمٌ يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنَّك قلتَ: يا رجلُ))[٣٩].

وأضاف بعضهم أنَّ الموصوف بـ(أيّ) هو المنادى في الحقيقة[٤٠]، وأنّ السماع لم يأتِ إلَّا بالرفع[٤١].

وقال ابن الحاجب معلّلاً وجوب الرفع فيه:((وإنَّما وجب الرفع؛ لأنَّه لمَّا رأوه هو المنادى في المعنى، وما قبله وُصِلةٌ لذكره، جعلوا حركتَه الإعرابية حركته التي كانت تكون له لو كان مباشراً بالنداء تنبيهاً على أنَّه هو المنادى في المعنى))[٤٢].

المذهب الثاني: ذهب المازني[٤٣] إلى أنَّه يجوز في وصف (أيّ) النصب، فيجوز أن تقول: يا أيُّها الرجلَ، فتنصب الرجل، ونُسب هذا المذهب إلى الزجاج[٤٤].

إنَّ نسبة هذا المذهب إلى الزجاج ليست بصحيحةٍ بدليل ردَّه لما ذهب إليه المازني إذ قال:((وأجاز المازني أن تكون صفة (أيّ) نصباً، فأجاز: يا أيُّها الرجلَ أقبلْ، وهذه الإجازة غيرُ معروفةٍ في كلام العرب، ولم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهذا مطروحٌ مرذولٌ؛ لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار))[٤٥]. فهذا دليلٌ واضحٌ، في أنّ الزجاج لا يجيز إلاَّ الرفع.

وحجة المازني في ذلك القياس إذ حمل وصف (أيّ) على وصف المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، فأجاز في وصف (أيّ) الرفع والنصب حملاً على وصف المنادى المفرد[٤٦]. ونقل ابن إياز وابن هشام الأنصاري أنَّه قُرِئ شاذاً((يا أيُّها الكَافِرِينَ))[٤٧].

وقد اعترض النحاة قياس المازني بأنَّ الحمل على الموضع إنَّما يكون بعد تمام الكلام، وهو لم يتم بـ (يا أيُّها) فلم يجز الحمل على موضع (أيّ)، وأنَّ الصفة هي المقصودة بالنداء[٤٨].

وعلَّل عبد القاهر الجرجاني وجوب الرفع وعدم صحة القياس على صفة المنادى المفرد بأمرين:((أحدهما: أنَّ الرجل وإن كان في اللفظ صفة لـ(أيّ) كما كان(الظريف) صفةً لزيد، فإنَّه هو المقصود بالنداء إذ ليس (أيّ) باسمٍ مقصودٍ قصدُهُ ودالٍ على شيءٍ منفرداً كـ(زيدٍ)، وإذا كان كذلك جُعل التزام الرفعِ في الرجل مع كونه صفةً إيذاناً بأنّه المقصود بالنداء ... والثاني: أنَّ

الصفة كالجزء من الموصوف وإذا لزمته قَوِيَ الاتصالُ فيجري اللام من الرجل في قولك: يا أيُّها الرجلُ، مجرى آخر الكلمة فكما إنَّ آخر الكلمة في نحو: يا جعفرُ، يُضمُّ كذلك جعل حركة اللام في قولك: يا أيُّها الرجلُ، الرفعَ ليكون مُشاكلاً لذلك في اللفظ وينفصل ممَّا لا يلزم نحو: يا زيدُ الظريفُ))[٤٩].

ويميل الباحث إلى ما ذهب اليه سيبويه وأغلب النحاة في أنَّه لا يجوز في وصف (أيّ) إلَّا الرفع؛ لافتقار مذهب المازني إلى السماع ممَّا جعل هذا المذهب ضعيفاً .

الخلاف في تقديم التمييز على الفعل:

قال ابن إياز:((ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز: نفساً طابَ زيدٌ؛ إذ الفاعل لا يتقدم على فعله، ولأنَّه مُفسِّرٌ فلا يتقدم على المُفسَّرِ ... ذهب الكوفيون والمازني والمبرد إلى جواز ذلك؛ لأنَّ العامل مُتصرّفٌ، فيجوز تقديمُ معمولِهِ قياساً على الحال))[٥٠].

أجمع النحاة على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرّفاً، نحو: عندي عشرون درهماً[٥١]، فإن كان فعلاً متصرّفاً، نحو: طابَ زيدٌ نفساً، فقد اختلفوا في تقديم التمييز على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[٥٢]، والفراء[٥٣]، والسيرافي[٥٤]، وابن جني[٥٥]، وابن الأنباري[٥٦]، والعكبري[٥٧]، وغيرهم[٥٨] إلى أنَّه لا يجوز تقديم التمييز على الفعل، فلا يجوز: نفساً طابَ زيدٌ، وهو مذهب أكثر البصريين[٥٩]، والكوفيين[٦٠].

وحجتهم في ذلك أنَّ التمييز في قولك: تصبّب زيدٌ عرقاً، هو الفاعل في المعنى، لأنَّ الأصل: تصبَّب عرقُ زيدٍ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم التمييز على الفعل إذا كان فاعلاً في المعنى[٦١]، وأنَّ التمييز((لا يعمل إلَّا في نكرة، فهو أضعف من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، فلمَّا كانت الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك))[٦٢].

واحتجوا أيضًا بأنَّه إنَّما لم يجز تقديم التمييز على فعله المتصرِّف قياساً على عدم جواز تقديمه على غير المتصرِّف، فإنَّك لو قلتَ: عندي درهماً عشرون لم يجز ذلك، فكذلك إذا قلتَ: نفساً طابَ زيدٌ[٦٣].

وقد ردَّ ابن مالك مذهبهم بأنَّ التمييز لا يكون فاعلاً في الأصل دائماً، وإنَّما هو في بعض صوره بخلاف صوره الأخرى نحو: امتلأ الكوزُ ماءً، وفجَّرنا الأرضَ عيوناً، وفي هذا دليلٌ على ضعف علة المنع؛ بسبب قصورها عن جميع الصور[٦٤]، و((أنَّ اعتبار أصالة الفاعلية في منع

التقديم على العامل المتروك في نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، فإنَّ (زيداً) في الأصل فاعل، وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أُجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل في التمييز المذكور))[٦٥].

المذهب الثاني: ذهب الكسائي[٦٦]، والجرمي[٦٧]، والمازني[٦٨]، والمبرد[٦٩] إلى جواز تقديمه على فعله المتصرِّف، وهو مذهب الكوفيين[٧٠]، واختاره ابن مالك[٧١]، وأبو حيان[٧٢]، وابن جماعة[٧٣].

قال المبرد موضحاً ذلك:((واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرُّف الفعل، فقلتَ: تفقأتُ شحماً، وتصبَّبَ عرقاً، فإن شئتَ قدّمتَ، فقلتَ: شحماً تفقأتُ، وعرقاً تصبَّبَ))[٧٤].

واستدلوا على صحة مذهبهم بالقياس والسماع، فأمَّا القياس فلأنَّ العامل فعلٌ متصرّفٌ، وأنَّه كما جاز تقديم المفعول به على فعله في نحو: زيداً ضربَ عمروٌ، وتقديم الحال على عامله المتصرِّف في نحو: راكباً جاءَ زيدٌ، فكذلك يجوز تقديم التمييز على فعله المتصرِّف قياساً على هذه الفضلات[٧٥].

وأمَّا السماع فبقول الشاعر:

أتَهْجُرُ سَلمَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ومَا كَان نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[٧٦]

إذ قدّم (نفساً) وهو تمييز على فعله(تطيب)[٧٧]، وبقول الشاعر:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السيِّدِ نَهْدٍ مُقلّصٍ كَميشٍ إذا عطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبَا[٧٨]

وبقول الآخر:

ضيَّعْتُ حَزْمِي في إبْعَادي الأملا ومَا ارعَوَيتُ ورَأسِي شَيْباً اشتَعَلا[٧٩]

وبقول الآخر:

أنَفْساً تَطِيبُ بَنِيلِ المُنى ودَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارا[٨٠]

وقد ردَّ المانعون البيت الأول بأنَّ الرواية الصحيحة للبيت هي:

ومَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

فلا حجة لهم فيها[٨١]. ولو سلَّمنا أنَّ تلك الرواية صحيحةٌ فهي مردودةٌ بأنَّ (نفساً) إمَّا أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره: أعني،أو أن يكون خبراً لـ(كان)، تقديره: وما كان حبيبُها نفساً بالفراق طيبةً، أو أن يكون منصوباً على التمييز فيكون ضرورةً أو شاذاً في الاستعمال[٨٢].

وأمَّا القياس فقد ردَّه ابن الأنباري بقوله:((وأمَّا قولهم: إنَّه فعلٌ متصرِّف فجاز تقديم معموله عليه كالحال، قلنا: هذا العامل وإن كان فعلاً متصرّفاً إلَّا أنَّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى، فلا يجوز تقديمه على ما بيَّنا، وأمَّا تقديم الحال على العامل فيها، فإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّك إذا قلتَ: جاءَ زيدٌ راكباً، كان(زيد) هو الفاعل لفظاً ومعنىً، وإذا استوفى الفعل فاعله يُنزَّل (راكباً) منزلة المفعول المحض، فجاز تقديمه كالمفعول نحو: عمراً ضربَ زيدٌ بخلاف التمييز، فإنَّك إذا قلتَ: تصبَّبَ زيدٌ عرقاً، لم يكن (زيد) فاعلاً في المعنى، وكان الفاعل في المعنى هو (العرق) فلم يكن (عرقاً) في حكم المفعول من هذا الوجه؛ لأنَّ الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنىً، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل))[٨٣]، ثم ذكر أنَّهم لا يعتقدون بصحة تقديم الحال على عامله المتصرّف فكيف يستدلون على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟![٨٤].

والذي يظهر للباحث أنَّ الرأي القائل بالجواز لا بأس به؛ وذلك لما قاله ابن مالك:((؛ لصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح))[٨٥] .

الخلاف في عامل النصب في المنادى:

قال ابن إياز:((وفي ناصبه خلافٌ، فقيل: إنَّه الفعل المقدَّر، وهو أدعو، وأُنادي؛ لأنَّه الأصل، وقيل: الحرف لنيابته عنه))[٨٦].

اختلف النحاة في عامل المنادى على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنَّ المنادى منصوب بفعلٍ مقدَّرٍ لازم الإضمار، تقديره: أدعو أو أنادي، وما أشبهما، وهو مذهب سيبويه[٨٧]، والمبرد[٨٨]، والسيرافي[٨٩]، وعبد القاهر الجرجاني[٩٠]، وغيرهم[٩١]، ونُسب إلى جمهور البصريين[٩٢].

قال سيبويه موضحاً ذلك:((وممَّا ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبدَ اللهِ، والنداءُ كلُّه ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه قال: يَا، أريدُ عبدَ اللهِ، فحَذف أُريدُ وصارت يا بدلاً منها؛ لأنَّك إذا قلت: يا فلانُ، علم أنَّك تريده . وممَّا يدلك على أنَّه ينتصب على الفعل وأنَّ يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إيَّاك، إنما قلت: يا إيّاك أعني؛ ولكنَّهم حذفوا الفعل وصار يا وأيَا وأيْ بدلاً من اللفظ بالفعل))[٩٣].

وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بأن قالوا:((إن قال قائلٌ كيف يُقدَّر الناصب للمنادى ؟ قيل له: تقديره على التقريب: أنادي وأدعو وشبهه، وليس هذا على الحقيقة؛ لأنَّ النحويين قد أجمعوا على أنَّ النداء ليس بخبر .

وقوله: أدعو أو أنادي: إخبارٌ عن نفسك، وتحقيقه أنَّ المنادي لمَّا احتاج إلى عطف المنادى على نفسه واستدعائه إيَّاه ليُقبل عليه، فيخاطب بالذي يريد احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويتاً به وتنبيهاً له وهو يا وأخواتها، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادي له وتصويته به، والمنادي كالفاعل لا لفظ له وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره الذاكر، فيصله بمفعول ظاهر وفاعل مضمر مقدّر))[٩٤].

وهذا ما بيَّنه العكبري بأنَّ الأصل في العمل للفعل، والحرف يكون منبهاً على ذلك الفعل لا أن يكون الحرف عاملاً، ألا ترى أنَّ أدوات الشرط إذ حُذف منها الفعل أُعربت بفعلٍ محذوفٍ يدل عليه حرف الشرط، فكذلك ها هنا بيدَ أنَّ الفرق بينهما أنَّ العامل في المنادى لا يظهر، فلو ظهر لصار خبراً، والمقصود هنا التنبيه لا الإخبار[٩٥].

المذهب الثاني: أنَّ العامل في المنادى ليس فعلاً مضمراً، وإنَّما هو حرف النداء، لسدِّه مسدَّ الفعل، ونُسِبَ هذا المذهب للمبرد[٩٦]، وهو مذهب ابن جني[٩٧]، ولم يستبعده الرضي[٩٨].

إنَّ نسبة هذا المذهب للمبرد بعيدة، بدليل أنَّه قال:((... وانتصابه على الفعل المتروكِ إظهارُه، وذلك قولك: يا عبدَ اللهِ، لأنَّ (يا) بدلٌ من قولك: أدعو عبد الله وأريدُ، لا أنَّك تُخبر أنَّك تفعلُ، ولكن بها وقع أنَّك قد أوقعتَ فعلاً، فإذا قلتَ: يا عبدَ اللهِ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنّه مفعول تعدّى إليك فِعلُك))[٩٩]، ففي هذا النصِّ نجد أنَّ المبرد يوافق كلام سيبويه الذي تقدَّم آنفاً لا كما نُسِبَ إليه .

وقد احتجوا لمذهبهم بأن قالوا:((إنَّ حرف النداء أشبه الفعل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث إنَّ لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي كقولك: ضربَ، ويا هي العمل نفسه، وتُعبّر عنه بنادى .

والثاني: أنَّها أُميلت، وليس ذلك إلَّا لشبهها بالفعل .

والثالث: أنّه يُعلّق بها حرف الجر في قولك: يا لزيدٍ، وحرف الجر لا يتعلّق إلَّا بالفعل أو ما عمل عمله))[١٠٠]. وأُضيف إلى ذلك وجهٌ رابعٌ وهو أنَّهم نصبوا بها الحال فقالوا: يا زيدُ راكباً[١٠١].

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ حرف النداء لو كان عاملاً لما جاز أن يُحذف ويبقى عمله[١٠٢]، وأنَّ((شبهها بالفعل ضعيفٌ لقلة حروفها، ولاسيَّما الهمزة التي على حرفٍ واحدٍ، فتعيَّن أن يكون العامل فعلاً، لكنَّه استُغني عن إظهاره لدلالة يا عليه))[١٠٣].

المذهب الثالث: ذهب بعضهم إلى أنَّ الناصب للمنادى عامل معنوي وهو القصد[١٠٤]، ورُدَّ بأنَّه لم يُعهد في عوامل النصب عامل معنوي[١٠٥].

والذي يظهر للباحث أنَّ مذهب سيبويه ومن تبعه أولى من المذاهب الأخرى؛ وذلك لأسبابٍ منها الادلة والحجج العلمية الكثيرة التي جاؤوا بها، كذلك الادلة البينة التي ذكروها ضد المخالفين لآرائهم.

الخلاف في عامل الجر في المضاف إليه:

قال ابن إياز:((اختلفوا في جرِّ المضاف إليه، فقال عبد القاهر: إنَّه بالمضاف؛ لأنَّه فُهِمَ منه معنى الحرف الذي جيء بالإضافة مبنيةً على معناه، فلمَّا قام مقامه جرَّ المضاف إليه، وقال غيره: جَرُّهُ بالحرف المقدَّر بينهما؛ إذ أصل عملِ الجرِّ للحروف))[١٠٦].

اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[١٠٧]، والمبرد[١٠٨]، وأبو علي الفارسي[١٠٩]، وعبد القاهر الجرجاني[١١٠]، وابن الأنباري[١١١]، وابن عصفور[١١٢]، وغيرهم[١١٣] إلى أنَّ العامل فيه هو الاسم المضاف لنيابته عن الحرف .

واختار ابن النحاس هذا القول وعلَّل له، إذ قال:((وهو الصحيح، لكن سيبويه – رحمه الله – قال: (واعلم أنَّ المضاف ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرف، وبشيءٍ يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً)[١١٤]، فنصَّ – رحمه الله– على أنَّ الجر بالاسم الذي هو ظرف، أو بالاسم الذي لا يكون ظرفاً؛ ولأنَّ المضاف إليه معربٌ، فلابُدَّ من عامل، وقد أبطلنا أن يكون حرف الجر هو العامل، فتعيَّن الاسم))[١١٥].

واحتج ممَّن قال بهذا الرأي بأنَّ المضاف قد((فُهِم منه معنى الحرف الذي جيء بالإضافة مبنية على معناه، فلمَّا قام مقام حرف الجر جر الاسم))[١١٦]، وإن كان القياس ألَّا يعمل من الأسماء إلَّا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظَّ له في عمل الجر، إلَّا أنَّ العرب اختصرت حروف الجر في مواضع معينة، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل الجر بدليل اتصال الضمير بالمضاف والضمير لا يتصل إلَا بعامله[١١٧].

وقد شبَّه بعضهم جرَّ المضاف للمضاف إليه برفع المبتدأ للخبر قالوا:((ويكون بمنزلة المبتدأ والخبر، ألا ترى أنَّ المبتدأ هو الذي رفع الخبر وهما اسمان، وإنَّما عمل المبتدأ في الخبر لطلبه إيَّاه، فكذلك المضاف خفض المضاف إليه؛ لأنَّه يطلبه، وأصل العمل راجع إلى الطلب))[١١٨].

المذهب الثاني: ذهب الزجاج[١١٩]، والزمخشري[١٢٠]، وابن يعيش[١٢١] إلى أنَّ العامل فيه هو الحرف المقدَّر، ووجه هذا المذهب أنَّ معنى قولك: غلامُ زيدٍ، غلامٌ لزيدٍ، فوجب أن تكون اللامُ عاملةً[١٢٢].

وحجتهم في ذلك أنَّ حرف الجر يعمل مقدَّراً إذا وُجد ما ينوب عنه كواو (رُبَّ)، فإنَّ الواو تنوب باللفظ عن(رُبَّ)، فكذلك حرف الجر في المضاف إليه[١٢٣].

ولقد أبطل ابن عصفور مذهبهم بأنَّه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلَّا في الضرورة أو نادر الكلام[١٢٤].

في حين ردّ ابن النحاس هذا المذهب بأن قال:((وهو ضعيفٌ، لأنَّا لا نُسلّم تقدير الحرف، وقوله: إنَّ المعنى غلامٌ لزيدٍ، وخاتمٌ مِن فضةٍ، قلنا: نُسلّم أنَّ المعنى ذلك، وأمَّا تقدير الحرف، فلا نُسلّم، ومسند المنع أنَّ المقدَّر كالملفوظ به، ولو لفظنا بحرف الجر لما تنزَّل غلام من زيد منزلة الجر بالإجماع، وإنَّه منزَّلٌ في حال الإضافة منه منزلة الجر بالإجماع، فعرفنا أنَّه ليس حرف الجر مقدَّراً، وإن سلَّمنا أنَّ حرف الجر مقدَّر، ولكن لا نُسلَّم أنَّه يعمل مقدَّراً؛ لضعف عامل الجر، وقول المستدل إنَّه يعمل إذا ناب عنه نائب كما في واو رُبَّ وفائها، قلنا: لا نُسلَّم البناء به، وأمَّا فاء رُبّ وواوها فقد بيَّنا في باب حروف الجر أنَّ الصحيح أنَّ الجر بـ(رُبَّ) المقدّر لا بالواو والفاء))[١٢٥].

المذهب الثالث: ذهب السُهيليُّ[١٢٦]، وأبو حيان[١٢٧] إلى أنَّ العامل فيه معنوي، وهو معنى الإضافة .

وقد ردَّ ابن الحاجب هذا الرأي إذ قال:((وليس بجيدٍ، لأنَّ المعنى في العمل إنَّما يُصار إليه عند عدم عامل اللفظ، ولم يُعدم ها هنا، وعملُ المعنى أبعدُ في القياس من عمل الاسم))[١٢٨].

وردَّه الرضي أيضًا بقوله:((وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة وليس بشيءٍ؛ لأنَّه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل))[١٢٩].

ويرى الباحث أن الرأي الاول هو الراجح، وأن العامل في المضاف اليه هو المضاف؛ وذلك لأن الضمير لا يتصل الا بالمضاف وبذلك يكون الضمير هو المضاف اليه والضمير لا يتصل الا بعامله، والامثلة على ذلك كثيرة جداً.

المبحث الثاني: الخلاف النحوي في الافعال

الخلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع:

قال ابن إياز:((رافع المضارع وهو وقوعه موقعَ الاسم، كقولك: مررتُ برجلٍ يضربُ، ألا تراه وقع موقع (ضارب) وناب عنه، فذلك الوقوع هو رافعه... وقال الفراء: رافعه خلوه من الناصب والجازم))[١٣٠].

أجمع النحاة على أنّ الفعل المضارع يكون مرفوعاً إذا جُرِّد عن الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإناث، ولكنَّهم اختلفوا في عامل رفعه[١٣١] على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[١٣٢]، والمبرد[١٣٣]، وابن السراج[١٣٤]، والسيرافي[١٣٥]، وأبو علي الفارسي[١٣٦]، وغيرهم[١٣٧] إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم، وهو مذهب البصريين[١٣٨].

وفسَّر ابن يعيش معنى قولهم: وقوعه موقع الاسم بقوله:((والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنَّه يقع حيث يقع الاسم، ألا ترى أنَّه يجوز أن تقول: يضربُ زيدٌ، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول: أخوك زيدٌ؛ لأنَّه موضع ابتداء كلام، وليس من شرط من أراد أن يكون كلاماً أن يكون أولُ ما ينطق به فعلاً أو اسماً، بل يجوز أن يأتي فيه بأيِّهما شاء))[١٣٩]. واحتج البصريون لما ذهبوا إليه من وجهين:

الأول: أنَّ الفعل المضارع بقيامه مقام الاسم عامله عامل معنوي لا لفظي، وهو في ذلك أشبه المبتدأ، فكما استحق المبتدأ الرفع كذلك أعطي الفعل المضارع في هذا الموضع الرفع[١٤٠].

الثاني: أنَّ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم قد أكسبه قوةً أشبه بها قوة الاسم، وأنَّ أول أحوال الاسم في الإعراب الرفع، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وهو الرفع[١٤١].

واعتُرض على البصريين بأنَّه لو كان الفعل المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لوجب أن يُنصب إذا كان الاسم منصوباً نحو: كان زيدٌ يقومُ؛ لوقوعه موقع الاسم المنصوب (قائماً)، وكذلك إذا كان الاسم مجروراً[١٤٢].

وقد أجاب ابن يعيش عن ذلك((بأنَّ عامل الرفع في الفعل المضارع إنَّما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وذلك شيءٌ واحدٌ لا يختلف، وأمَّا اختلاف إعراب الاسم، فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها))[١٤٣].

وقيل: إنَّ مذهب البصريين ينتقض بالفعل الماضي، فهو يقوم مقام الاسم نحو: زيدٌ قامَ[١٤٤]. وأجاب ابن إياز عن ذلك بقوله:((فإن قيل: يبطلُ بالماضي، كقولك: زيدٌ ضَرَبَ، فإنَّه وقع موقع الاسم ولم يُرفع، أجبتُ من وجهين:

أحدهما: أنَّ العبديَّ نصَّ على أنَّ الماضي ناب عن المضارع لاشتراكهما في الفعلية، والمضارع ناب عن الاسم لما بينهما من المضارعة؛ وإذا كان كذلك لم يقع الماضي موقعَ الاسم.

والآخر: أنَّ الوقوع إنَّما يؤثر بعد حصول المشابهة الموجبة لمجموع الإعراب، والماضي لم يشابه الاسم، فامتنع الوقوع لانتفاء الشرط))[١٤٥].

المذهب الثاني: ذهب الكسائي ومن تبعه من الكوفيين إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع بأحرف المضارعة الزائدة في أوله[١٤٦].

وحجتهم في ذلك وضحها العكبري بقوله:((واحتج الكسائي بأنَّ الفعل قبل حرف المضارعة مبنيٌّ، وبعد وجوده وحدَه مرفوعٌ، والرفع عملٌ لابُدَّ له من عاملٍ، ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه، وإنَّما بطل عمله بعامل آخر؛ لأنَّه أقوى منه كما (إن) الشرطية يبطل عملها بـ(لم)))[١٤٧]. ورُدَّ عليهم بالآتي:

١- ردَّه السيرافي بقوله:((إنَّ هذه الزوائد من نفس الفعل وتمام معناه، ولا تنفصل منه في لفظٍ ولا معنىً ينفرد به، فكيف تعمل فيه ولا تنفرد منه ولا تفارقه ؟ وليس بمنزلة أن تذهب؛ لأنَّ (أن) منفصلة اللفظ من يذهب، ويذهب منفرد بنفسه ولفظه)) [١٤٨].

٢- أنَّ هذه الزوائد التي في الفعل المضارع موجودة عند نصب الفعل وجزمه، فلو كانت هي العاملة للرفع لما جاز أن يُنصب الفعل المضارع ويُجزم؛ لأنَّه لا يجوز أن يدخل عليها عاملٌ آخر[١٤٩].

وأُجيب عن ذلك بأنَّ عامل الرفع هنا ضعيفٌ فأُبطِل من الناصب والجازم عمله[١٥٠]. وردَّ ابن النحاس ذلك بأن قال:((وهذا الجواب ليس بشيءٍ؛ لأنَّ العامل القوي لا يبطل العامل الضعيف، بل يكون الضعيف عاملاً في اللفظ، وهو ومعموله معمولان للعامل القوي))[١٥١].

٣- ردّه الشاطبي بأنَّه من أضعف المذاهب وأشدّها مخالفةً للقياس والسماع[١٥٢].

المذهب الثالث: ذهب الفراء[١٥٣]، وأكثر الكوفيين[١٥٤] إلى أنَّ الرافع للفعل المضارع هو لتجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب حذاق الكوفيين[١٥٥]، واختاره ابن خروف[١٥٦]، وابن الحاجب[١٥٧]، وابن مالك[١٥٨]، وابنه[١٥٩]، وابن هشام[١٦٠]، والأزهري[١٦١]. واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- أنَّ الفعل المضارع يُنصب ويُجزم بدخول الناصب والجازم عليه، وإذا لم يدخله الناصب والجازم ارتفع، فدلّ ذلك على أنَّه مرفوع لتجرده منهما[١٦٢].

واعتُرض عليهم بأنَّ ما ذكروه يقضي بأن يكون أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم ثم الرفع، والأمر بخلاف ذلك[١٦٣].

٢- استدلوا باعتراضهم على مذهب البصريين إذ قالوا:((والذي يدلُّ على أنَّه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنَّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: كاد زيدٌ يقومُ؛ لأنَّه لا يجوز أن يقال: كاد زيدٌ قائماً، فلمَّا وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه))[١٦٤].

ورُدَّ عليهم بأنَّ خبر (كاد) الأصل فيه أن يكون اسماً، وإنَّما أُقيم الفعل مقامه ليدلّ على قرب الزمان[١٦٥].

٣- واستدلوا أيضًا لصحة مذهبهم بإفسادهم قول البصريين((من قبل أنَّ الرفع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض؛ لأنَّها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو: لو يقومُ زيدٌ قمتُ، وهلاَّ تفعلُ ذاك))[١٦٦].

واعتُرض على مذهب الفراء ومن تبعه بأنَّ التجرَّد أمرٌ عدمي، والعدم لا يكون عاملاً في وجود غيره[١٦٧]. وانبرى ابن الناظم لهذا الاعتراض فقال:((لا نُسلّم أنَّ التجريد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنَّه عبارةٌ عن استعمال المضارع على أول أحواله مُخلِّصاً عن لفظٍ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفةٍ ما ليس بعدمي))[١٦٨].

والذي يظهر للباحث أنَّ مذهب الفراء ومن تبعه في أنَّ الفعل المضارع ارتفع لتجرده من الناصب والجازم هو الأصوب؛ لأنَّه أقلُ تكلفاً وأقربُ إلى المتعلمين .

الخلاف في (ليس) بين الفعلية والحرفية:

قال ابن إياز:((وفيه خلاف، فالمشهور أنَّه فعلٌ لاتصال الضمير به، نحو: لستُ، والتاء الساكنة، نحو: لستْ، ولجواز تقدُّم خبره على اسمه إجماعاً، وأبو علي صرَّح في الحلبيات بحرفيته))[١٦٩].

اختلف النحويون في (ليس) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[١٧٠]، والفراء[١٧١]، والمبرد[١٧٢]، وابن السراج[١٧٣]، والسيرافي[١٧٤]، وغيرهم[١٧٥] إلى أنَّ (ليس) فعل، ويُنسب إلى البصريين[١٧٦]، وهو مذهب الأكثرين[١٧٧].

واحتجوا لفعليتها بعدة أمور:

١- اتصال الضمير المرفوع بها الذي لا يتصل إلَّا بالفعل، فتقول: لسْتُ، ولستُما، ولستُم، ولستُنّ، وليسوا [١٧٨].

واعترض أبو علي الفارسي على ذلك بقوله:((فإن قال قائلٌ: إنَّه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم: ليسوا، ولستُم . قيل: إنَّ اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنَّها فعلٌ؛ ألا ترى أنَّه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قولهم: هاءا، وهاؤوا، كما تقول للمخاطب: افعلا، وافعلوا، وهذا الحرف من الأسماء التي سميِّت بها الأفعال))[١٧٩].

٢- أنَّها مفسرّة للفعل قال ابن بابشاذ:((وتفسيرها للفعل في مثل: أزيداً لستَ مثلَه، فـ(زيداً) منصوب بإضمار فعلٍ دلَّ عليه ليس، كأنَّه قال: أخالفتَ زيداً لستَ مثلَه، فلولا أنَّها فعلٌ لما فسَّرت فعلاً))[١٨٠].

٣- جواز تقديم خبرها على اسمها وتقديمه عليها بخلاف (ما) الحجازية، وإليه أشار العكبري بقوله:((ويدلُّ على أنَّها فعلٌ جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثيرٍ منهم بخلاف (ما)))[١٨١].

٤- استتار الضمير فيها، وأنَّها لا يُبطِل عملها دخول(إلَّا) في خبرها بخلاف (ما) قال ابن يعيش:((وممَّا يدلّ أنَّها فعلٌ وليست حرفاً، أنَّها تتحمل الضمير كما أنَّه يتحمل الضمير، فتقول: زيدٌ ليس قائماً، فيستكِنّ في ليس ضميرٌ من زيد، ولا يكون مثلُ ذلك في (ما) فلا يقال: زيدٌ ما قائماً، فيستكِنَّ في(ليس) ضميرٌ من زيد، وأيضًا فإنّ (ليس) لا يُبطِل عملَها دخول(إلَّا) في خبرها، فتقول: ليس زيدٌ إلاّ قائماً، ولا يكون مثلُ ذلك في(ما)، لا تقول: ما زيدٌ إلَّا قائماً))[١٨٢].

٥- وممَّا يدلُّ على أنَّها فعلٌ أنَّ آخرها مفتوحٌ كما في الأفعال الماضية، وأنَّها تلحقها تاء التأنيث الساكنة كما تلحق الفعل، أي إنَّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر كقولنا: ليسَ عمرٌو قائماً، وليست هندٌ قائمةً، كما نقول: قامَ عمرٌو، وقامت هندٌ[١٨٣].

المذهب الثاني: ذهب ابن شقير[١٨٤]، وأبو علي الفارسي[١٨٥] إلى أنَّها حرفٌ، ونُسب إلى الفراء وجميع الكوفيين[١٨٦]، وإلى ابن السراج[١٨٧].

لقد مرَّ بنا آنفاً أنَّ الفراء وابن السراج ممَّن قالا بفعلية (ليس)، وقد نُسب إليهما القول بالحرفية، وهذا يخالف ما ذهبا إليه، فأمَّا الفراء فقد قال:((تقول: ليسَ بقائمٍ أخوك؛ لأنَّ (ليس)

فعلٌ يقبل المضمرَ، كقولك: لستُ، ولسنا))[١٨٨]. وأمَّا ابن السراج فقد قال:((فأمَّا (ليس) فالدليل على أنَّها فعلٌ وإن كانت لا تتصرَّف تصرُّف الفعل قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ))[١٨٩]. فذلك تصريحٌ منهما على أنَّ (ليس) فعلٌ وليست بحرفٍ كما نُسب إليهما.

واستدلوا على حرفيتها بأمور عدة:

١- أنَّها ليست على وزن من أوزان الفعل لسكون وسطه[١٩٠]. واعترض على ذلك ابن عصفور بقوله((أمَّا كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنَّه يحتمل أن تكون مخففةً من فَعِلَ، فتكون في الأصل (لَيِسَ) نحو: صَيِدَ البعيرِ، وفَعِل قد خُفِّف، فيقال: فَعْلَ... ولا يمكن أن تكون فَعَلَ في الأصل؛ لأنَّ فَعَلَ لا يخفّف، ولا فَعُلَ بضمّ العين؛ لأنَّ فَعُلَ لا يُبني ممّا عليه ياء))[١٩١].

٢- أنَّها جامدةٌ لا تتصرَّف، فلم يأتِ منها اسم الفاعل واسم المفعول، ولا لفظ المستقبل[١٩٢]. ورُدَّ ذلك بأنّه قد وُجِد من الأفعال ما هو ليس بمتصرِّف مثل (نِعْمَ) و(بِئْس) و(عسى)، وفعل التعجب، وليس لها مصادر[١٩٣].

٣- أنَّها تدلُّ على النفي، ولا تدلُّ على الحدث والزمان، قال أبو علي الفارسي:((وممَّا يدلُّ على أنَّها ليست بفعلٍ أنّها تدلُّ على النفي، ولا تدلُّ على حدثٍ، ولا زمانٍ، والأفعال منها ما يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ، ومنها ما يدلُّ على زمانٍ فقط، فإذا كان هذا هكذا، وتعرَّت(ليس) من المعنيين جميعاً عُلِم أنَّها ليست بفعلٍ))[١٩٤].

٤- أنَّها لا تصح أن تقع صلةً لـ(ما) المصدرية قال أبو علي الفارسي:((إنَّها لا تُوصلُ بها (ما) التي تكون مع الفعل في تقدير المصدر، كما وصولها بأخواتها، ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أحسَنَ ما ليس زيدٌ قائماً، فتصلَ بـ(ليس) (ما) كما لا تصلها بـ(ما) النافية، فهذا يبيِّن أنّها ليست بمنزلة أخواتها))[١٩٥].

وردَّه العكبري بقوله:((وأمَّا امتناعُ كونها صلةً لـ(ما) المصدرية، فلأنَّها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون منها مصدرٌ، ونحن نقول: إنَّها فعلٌ لفظيٌّ حقيقيٌّ))[١٩٦].

٥- إنَّ من أقوى ما تمسَّك به الفارسي قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ لَّيسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[١٩٧] من قبل أنَّ (أنْ) المخففة من الثقيلة لا يأتي الفعل بعدها إلا وبينهما حاجزٌ، كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَى﴾[١٩٨]، فقد وليت (أنْ) (ليس)، فلو كانت فعلاً لما تجرَّد عن الحاجز[١٩٩] .

وردَّه ابنُ إياز بقوله:((وهذا عندي غيرُ لازمٍ لأمرين:

الأول: أنَّ هذا الحاجز إنَّما يلزم مع الأفعال الراسخة القدم في الفعلية، وليس ضعيفةٌ .
الثاني: أنَّ الحاجز المعتبر عند الواضع هو الإيجاب: (السين)، و(سوف)، و(قد)، وفي النفي: (لا)، و(لن) . ولا يصح دخولُ شيءٍ منه على (ليس)))[٢٠٠] .

المذهب الثالث: قال المالقي:((اعلم أنَّ (ليس) ليست محضَةً في الحرفية ولا محضَةً في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي . . .))[٢٠١]، ويرى المالقي أنَّ(ليس) تكون حرفاً كـ(ما) النافية إذا دخلت على الجملة الفعلية كقول الشاعر:

يَهْدِي كَتَائِبَ خُضْراً ليسَ يَعْصِمُها إلَّا ابتدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجامِ[٢٠٢]

فـ(ليس) هنا حرف؛ لأنَّه ليس فيها خاصية من خواص الأفعال، وتكون (ليس) فعلاً إذا وُجِد معها شيءٌ من خواص الأفعال كاتصالها بالضمير المرفوع أو بتاء التأنيث الساكنة[٢٠٣].

ويظهر للباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحاة هو الأظهر؛ للحجج القوية التي استدلوا بها ولاسيَّما اتصال الضمير المرفوع بها، ولردِّهم على من خالفهم .

المبحث الثالث: الخلاف النحوي في الحروف

الخلاف في الميم في اللهُمَّ:

قال ابن النحاس:((وفي اللهمَّ خلافٌ، فقال البصريون: الميم في آخره عوضٌ من (يا) في أوله، ولذلك لا يجمعون بينهما إلا في الضرورة ...))[٢٠٤].

اختلف النحويون في الميم في اللهُمَّ على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الخليل[٢٠٥]، وسيبويه[٢٠٦]، والمبرد[٢٠٧]، وابن جني[٢٠٨] إلى أنَّ الميم في اللهُمَّ عوضٌ من حرف النداء (يا)، وتبعهم ابن الشجري[٢٠٩]، وابن الأنباري[٢١٠]، وهو مذهب البصريين[٢١١]، واختاره ابن خروف[٢١٢]، والعكبري[٢١٣]، وابن يعيش[٢١٤]، وابن عصفور[٢١٥]، والمالقي[٢١٦].

واستدلوا على ذلك بأن قالوا:((إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّا أجمعنا أنَّ الأصل: يا اللهُ؛ لأنَّه لا يُستعمل إلَّا في النداء، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: غفرَ اللهُمَّ لزيدٍ، وعفا اللهُمَّ عن عمروٍ؛ لأنَّه ليس بنداء إلَّا أنَّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا)، ووجدنا الميم حرفين، ويا حرفين، ويستفاد من قولهم: اللهُمَّ، ما يُستفاد من قولك: يا اللهُ، دلَّنا ذلك على أنَّ الميم عوضٌ من (يا)؛ لأنَّ العوض ما قام مقام المعوَّض، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت يا، فدلَّ على أنَّها عوضٌ منها؛ ولهذا لا يجمعون بينهما إلَّا في ضرورة الشعر))[٢١٧].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون منهم الفراء إلى أنَّ الميم في اللهُمَّ ليست عوضاً من حرف النداء؛ لأنَّ الأصل: يا اللهُ أُمَّنا بخير[٢١٨].

واحتجوا لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- أنَّ الدليل على أنَّها ليست عوضاً هو أنَّ الأصل في اللهُمَّ: يا أَللهُ أُمَّنا بخير، إلَّا أنَّه لمَّا كثر في كلامهم، واشتُهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، إذ إنَّ الحذف في كلام العرب للتخفيف كثيرٌ كما قالوا: هَلُمَّ، وويْلَمِّهِ، والأصل فيه: هل أمَّ، ويْلٌ لأُمِّهِ، وقالوا أيضًا: أيش، وعموا صباحاً، والأصل فيه: أيُّ شيءٍ، وانْعِموا صباحاً، وهذا من الكثير في كلامهم[٢١٩].

ورُدَّ هذا الدليل من عدِّة أوجه:

الأول:((أنَّه يُستحسن أن يقال: يا اللهُ أُمَّنا بخير، فتأتي بـ(يا) في أول الكلام وأُمَّنا في آخره، ولو كان على ما قال لَحَسُنُ: يا اللهُمَّ اغفر لي، فلمَّا قَبُحَ الجمعُ بين الميم ويا علمنا أنَّ الأمر فيها على ما ذكرنا لا ما ذكره)) [٢٢٠].

الثاني: أنَّه لو كان الأصل: يا اللهُ أُمَّنا بخير لوجب أن يقال: اللهُمَّ وارحمنا، وهذا لا يجوز، فدلَّ ذلك على فساد ما ذهبوا إليه[٢٢١].

الثالث: أنَّه لو كان الأمر كما زعموا لكان ينبغي ألَّا يُستعمل هذا اللفظ إلَّا في ما يؤدي إلى هذا المعنى، ولا ريب أنَّه يجوز أن يقال: اللهُمَّ أهلكه، واللهُمَّ العن فلاناً، واللهُمَّ لا تؤمِّهم بالخير، وما أشبه ذلك[٢٢٢].

الرابع:((أمَّا قولهم: إنَّ هَلُمَّ أصلها: هل أمَّ؛ قلنا: لا نُسلِّم، وإنّما أصلها: ها المم، فاجتمع ساكنان الألف من ها واللام من المم، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونُقِلَت ضمةُ الميم الأولى إلى اللام، وأُدغمت إحدى اللامين في الأخرى، فصار هَلُمَّ))[٢٢٣].

الخامس: أنَّ ما ذهبوا إليه فاسدٌ؛((لأنَّ الشرط إذا تقدَّمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب الشرط، فتقول: اضربْ زيداً إنْ قامَ، ولا تقول: اضربْ زيداً إنْ قامَ فاضربْه، وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿ وإذْ قَالُوا اللهُمَّ إنْ كَانَ هَذَا هُو الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَينَا حِجَارَةً مِنْ السَّمَاءِ ﴾ [٢٢٤]، فلو كان هذا على ما ذكره لم يأتِ بعد ذلك بـ(أمطرْ علينا)؛ لتقدّم الشرط .

وأيضًا فإنَّه لا يتصور أنَّ يتقدَّر هنا: يا أَللهُ أمَّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارةً من السماء؛ لأنَّ ذلك تناقض))[٢٢٥].

٢- أنَّهم قالوا: إنَّ((الذي يدلُّ على أنَّها ليست عوضاً عنها، أنَّهم يجمعون بينهما قال الشاعر:

إنِّي إذا مَا حَدَثٌ ألمَّا أقُولُ يا أَللّهُمَّ يا أَللّهُمَّا[٢٢٦]

وقال الآخر:

ومَا عَلَيكِ أنْ تَقُولي كُلَّما صَلَّيتِ أو سَبَّحْتِ يا أَللّهُما
اردُدْ عَلَينَا شَيخَنَا مُسَلَّمَا[٢٢٧]

فجمع بين الميم ويا، ولو كانت عوضاً عنها لم يُجمع بينهما؛ لأنَّ العوض و المعوَّض لا يجتمعان))[٢٢٨].

ورُدَّ عليهم بأنَّ هذا الشعر لا يُعرف قائله فلا يُحتج به[٢٢٩]، و((إنَّما جُمع بينهما لضرورة الشعر، ولم يقع الكلام في حال الضرورة؛ وإنَّما سَهُل الجمعُ بينهما للضرورة أنَّ العِوض في آخر الكلمة، والجمع بين العوض والمعوَّض جائزٌ في ضرورة الشعر قال الشاعر:

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهُمَا[٢٣٠]

فجمع بين الميم والواو، وهي عوضٌ منها، فكذلك ها هنا))[٢٣١].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الجمع بين الميم ويا في اللهُمَّ مقبولٌ إذا صحَّ كون الميم في اللهُمَّ للجمع المقصود به التعظيم، وبهذا تكون الشواهد التي ذكروها بعيدةً عن مطاعن البصريين أو تأويلاتهم[٢٣٢].

والذي يبدو للباحث أنَّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن تبعهما هو الأصوب؛ وذلك للحجج التي استندوا عليها، ولسلامة مذهبهم من الردود والاعتراضات .

الخلاف في الألف واللام الموصولة بين الاسمية والحرفية:

قال ابن إياز:((وبمعنى الذي، كقولك: الضاربُ غلامَكَ زيدٌ، وتختص باسم الفعل وشبهه، ولا تدخل على الفعل إلا شاذاً، واختلف في حرفيتها واسميتها))[٢٣٣].

تدخل الألف واللام الموصولة على اسم الفاعل والمفعول نحو: أعجبني القائمُ والمركوبُ[٢٣٤]، وقد اختلف النحاة في هذه الألف واللام على مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الأخفش إلى أنَّها حرفُ تعريفٍ، وليست موصولة فهي كالألف واللام في الغلام[٢٣٥]، ونُسِب إلى المازني[٢٣٦].

واحتج الأخفش لذلك((بأنَّها تفيد التعريف فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة، وسبب ذلك أنَّ الاسم الموصول تُعرِّفه صلتُه، والألف واللام يُعرِّفان ما يدخلان عليه))[٢٣٧].

وأجاب العكبري عن ذلك بأن قال:((والجواب أنَّ الألف واللام ليست للتعريف هنا، بل هي كالذي والفرق بينهما وبين اللام المُعرِّفة أنَّ حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلّق بالصلة

كقوله تعالى: ﴿وكَانُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ ﴾ [٢٣٨]، وإن جعلتَ الألف واللام للتعريف جاز أن يتعلَّق الجارُ بما دخلت عليه إذا صلح للعمل))[٢٣٩].

المذهب الثاني: ذهب المازني[٢٤٠] إلى أنَّ الألف واللام حرفٌ موصولٌ، واختاره ابن يعيش[٢٤١]، ونسبه ابن النحاس إلى أكثر النحاة[٢٤٢].

واستدلوا على ذلك بأدلةٍ منها:

١- أنَّها لو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب، وذلك نحو: مررتُ بالقائمِ، فالإعراب يقع على الاسم الذي بعدها لا عليها[٢٤٣].

وأجاب ابن عصفور عن ذلك بقوله:((فالجواب: أنَّ الألف واللام لمَّا كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يُكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها، ولم يسغ في الذي وأخواته؛ لكون الصلة فيها اسماً مفرداً، والأسماء يدخلها الإعراب))[٢٤٤].

٢- أنَّها لو كانت اسماً لجاز أن يُفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة نحو: جاءني ال زيداً ضاربُ، كما جاز ذلك في الذي نحو: جاءني الذي زيداً ضربَ[٢٤٥].

وأُجيب عن ذلك بأنَّه لم يُفصل بالمعمول لشدَّة اتصال الألف واللام بصلتها، فهما كالشيء الواحد إذا كانت الصفة مفردة بخلاف صلة الذي فإنَّه جملة[٢٤٦].

٣- أنَّه لا يكون اسمٌ ظاهرٌ على حرفين أحدهما همزة وصل[٢٤٧]. ورُدَّ على ذلك بقولهم: امُ الله، فإنّ همزتها همزة وصل[٢٤٨].

٤- أنَّ همزة الألف واللام تكون مفتوحةً، ولا تكون همزة الوصل في الاسم إلَّا مكسورة إلَّا ما شذَّ من قولهم: ايمُنُ الله[٢٤٩]. وأُجيب عن ذلك بأنَّ الألف واللام الموصولة فُتحِت تشبيهاً بالألف واللام التي للمعرفة [٢٥٠].

المذهب الثالث: ذهب ابن السراج[٢٥١]، وأبو علي الفارسي[٢٥٢]، وابن الأنباري[٢٥٣]، والجزولي[٢٥٤]، والعكبري[٢٥٥]، وغيرهم[٢٥٦] إلى أنَّها اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وهو مذهب الجمهور[٢٥٧].

قال ابن السراج في ذلك:((والألف واللام إذا كانت بمنزلة الذي فصلتها كصلة الذي، إلَّا أنّك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في الذي، فتقول في الذي قام: القائم، وتقول في الذي ضرب زيداً: الضاربُ زيداً، فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة))[٢٥٨].

واحتجوا لاسميتها بأمور عدِّة:

١- عود الضمير عليها كما تقول: مررتُ بالقائمِ أبوهما، فلو كانت حرفاً لمَّا عاد الضمير عليها؛ لأنَّ الضمائر لا تعود إلَّا على الأسماء[٢٥٩].

واعترض ابن يعيش على هذا الدليل بقوله:((وأمَّا قولهم: إنَّه يعود إليها الضمير من الصفة، فلا تقول: إنَّ الضمير يعود إلى نفس الألف واللام، بل تقول: إنَّه يعود إلى الموصوف المحذوف؛ لأنَّك إذا قلت: مررتُ بالضاربِ، فتقديره: مررتُ بالرجلِ الضاربِ، فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف))[٢٦٠].

ورُدَّ عليه بأنَّه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلَّا أن تكون الصفة خاصة، وذلك نحو: مررتُ بمهندسٍ، أي: برجلٍ مهندسٍ، أو أن يتقدَّم ما يدلُّ على الموصوف من صفته كقولهم: ألا ماء ولو بارداً، يعني: ولو ماءً بارداً، فحُذِفَ للدلالة عليه[٢٦١]، وقال أبو حيان:((إنَّ ذلك باطلٌ؛ لأنَّ الصفة لا تُحذف إلَّا في مظان حذفها))[٢٦٢].

٢- استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، وذلك نحو: جاءَ الكريمُ المحسنُ، فلولا أنَّ الألف واللام لم تكن اسماً موصولاً هنا لقبح خلوها عن الموصوف مع الألف واللام كما يقبح بدونها[٢٦٣].

٣-((إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المُضي كقولك: جاءَ الضاربُ أبوهُ زيداً أمس، فلولا أنَّ الألف واللام بمعنى الذي، واسم الفاعل معها سدَّ مسدَّ الفعل لكان منع اسم الفاعل بمعنى المُضي معها أحق منه بدونها))[٢٦٤].

٤- أنَّها تدخل على الفعل[٢٦٥]، كقول الشاعر:

مَا أنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصِيلُ ولا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ [٢٦٦]

٥- أنَّه لا يوجد حرفٌ موصولٌ إلَّا مؤولاً مع ما بعده بمصدرٍ، والألف واللام ليست كذلك، فدلَّ ذلك على أنَّها اسمٌ[٢٦٧].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّها حرف تعريف؛ لأنَّ استدلالهم بعود الضمير على الألف واللام باطلٌ، فهو لا يعود عليها في قولنا: قدَّمَ القُرشيُّ نسبَهُ، وإنَّما يعود على الموصوف المحذوف، ويرى أنَّ الألف واللام الداخلة على الفعل والجملة الاسمية هي اسم موصول، ولكن لا داعي إلى جعل الداخلة على الاسم نفسها، بل هما أداتان مختلفتان[٢٦٨].

الخلاف في حاشا في الاستثناء بين الفعلية والحرفية:

قال ابن إياز:((وأمَّا حاشا فقال الكوفيون: هي فعل فقط؛ لتصرفها نحو: حاشى، يحاشي ... وقال البصريون: هي حرف فقط؛ لمجيء الجر بها ... وقال المبرد: هي مشتركة، فيجوز النصب بها والجر))[٢٦٩].

اختلف النحاة في حاشا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[٢٧٠]، وأبو علي الفارسي[٢٧١]، والرماني[٢٧٢]، وابن الأنباري[٢٧٣]، والعكبري[٢٧٤]، وغيرهم[٢٧٥] إلى أنَّ حاشا حرفُ جرٍ في الاستثناء وليس فعلاً، وهو مذهب أكثر البصريين[٢٧٦]. واستدلوا على حرفيتها بأمور:

١- أنَّهم قالوا: إنَّ((الدليل على أنَّه ليس بفعلٍ، وأنَّه حرفٌ أنَّه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: ما حاشا زيداً، كما يقال: ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال: ما حاشا زيداً، فلمّا لم يقولوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه))[٢٧٧].

واعترض ابن مالك هذا الدليل بأنَّه غيرُ لازمٍ، ووصفَ القائلَ به بالتعصب؛ لأنَّ (ليس) و(لا يكون) من أفعال هذا الباب، ولم تُوصل بهما (ما)، ثم ذكر أنَّه قد جاء في الأثر دخول (ما) على حاشا، فعن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):((أُسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة))[٢٧٨].

٢- أنَّ الدليل على حرفية حاشا أنَّ الاسم الذي يأتي بعده يكون مجروراً، ولا يخلو إمَّا أن يكون حاشا هو العامل للجر أو عامل مقدَّر، فلمَّا بطل أن يكون العامل مقدَّراً؛ لأنَّ عامل الجر لا يعمل مع الحذف وجب أن يكون حاشا هو العامل[٢٧٩].

٣-((أنَّه لو كان فعلاً لكان له فاعلٌ، وليس له فاعلٌ، بيانه أنَّك تقول: حاشاك من كذا، فتصل به الكاف، وحاشاي ويدخل على الياء، وليس هناك فاعلٌ))[٢٨٠] .

٤- أنَّك تقول: حاشاي، فلو كانت فعلاً لقلتَ: حاشاني بنون الوقاية[٢٨١].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[٢٨٢] إلى أنَّ حاشا فعلٌ ماضٍ لا غير، ونُقل عن الفراء أنَّه فعلٌ لا فاعل له[٢٨٣].

المذهب الثالث: ذهب المبرد[٢٨٤]، والمازني[٢٨٥]، وابن جني[٢٨٦]، والزمخشري[٢٨٧]، وغيرهم[٢٨٨] إلى أنَّ حاشا يكون حرفاً ويكون فعلاً .

واحتج أصحاب المذهبين الثاني والثالث لفعليتها بما يأتي:

١- أنَّهم قالوا بأنَّ((الدليل على أنَّه فعلٌ أنّه يتصرّف، والدليل على أنَّه يتصرّف قول النابغة:

ولا أرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وما أُحَاشِي مِنْ الأقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[٢٨٩]

وإذا كان متصرِّفاً، فيجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ التصرّف من خصائص الأفعال))[٢٩٠].

وردَّ العكبري دليلهم هذا بأن قال:((أمَّا التصرّف فغيرُ دليلٍ على الفعلية، فإنَّ الحرف تصرَّف منه فعلٌ كقولك: سألتُه حاجةً فلولا، أي قال: لو كان كذا وكذا، ويقال: بسمل، إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وهلَّل إذا قال: لا إله إلَّا الله، وهو كثيرٌ))[٢٩١].

وردَّه ابن عصفور أيضًا بقوله:((وهذا باطلٌ، بل أُحاشي مأخوذٌ من حاشا على حد ما تُشتق الأفعال من الحروف نحو: سوّفتُه، إذا قلت له: سوف أفعلُ كذا، ونحو قولهم: سألتُك حاجةً فلوليت، أي قلت: لولا كذا وكذا، وكذلك ولا أحاشي، معناه: ولا أقول حاشا فلان، وإنَّما فيما حُكي إن صحَّ))[٢٩٢].

٢- إنَّ الدليل على أنَّها من الأفعال تعلّق لام الجر به، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿حَاشَ لِلهِ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ [٢٩٣]، وحرف الجر لا يتعلّق إلَّا بالفعل؛ لأنَّ الحرف لا يتعلّق بالحرف[٢٩٤].

وردَّه ابن الأنباري قائلاً:((وأمَّا قولهم: إنَّ لام الجر تتعلّق به، قلنا: لا نُسلّم، فإنَّ اللام في قولهم: حاش لله زائدة، فلا تتعلّق بشيءٍ، كقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [٢٩٥] أي: رَدِفَكم، وكقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [٢٩٦]، وما أشبه ذلك، وإنَّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقويةً له لِما كان يدخله من الحذف؛ فدلَّ على أنَّه ليس فعلاً، وأنَّه حرفٌ))[٢٩٧].

وردَّه العكبري أيضًا بأنَّ هذه اللام زائدة ولا تتعلَّق بشيءٍ بدليل أنَّهم لم يقولوا بأنَّ اللام محذوفة في قولك: أتاني القومُ حاشا زيدٍ من دون لام[٢٩٨].

٣-((منهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنَّه فعلٌ أنَّه يدخله الحذف، والحذف إنَّما يكون في الفعل لا الحرف، ألا ترى أنَّهم قالوا في حاشا لله: حاش لله؛ ولهذا قرأ أكثرُ القرّاء[٢٩٩]:﴿ حاشَ للهِ﴾ بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوبٌ في المصاحف، فدلَّ على أنَّه فعلٌ))[٣٠٠].

ورُدَّ عليهم بأنَّ((الحذف قد يدخل الحرف، ألا ترى أنَّهم قالوا في رُبَّ رُبَ، وقد قُرِئ بهما، قال تعالى: ﴿ رُبَمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [٣٠١] بالتشديد والتخفيف، وفي (رُبَّ) أربع لغات: بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وكذلك حكيتُم عن العرب أنَّهم قالوا في سوف أفعلُ: سو أفعل، وهو حرف، وزعمتُم أنَّ الأصل في سأفعل: سوف أفعل؛ فحُذفت الفاء والواو معاً، فدلَّ على أنّ الحذف يدخل الحرف))[٣٠٢].

٤- أنَّه ثبت عن العرب النصب والجر بحاشا، إذ حُكي عنهم: اللهُمَّ اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع[٣٠٣]، ونحو قول الشاعر:

حاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[٣٠٤]

أمَّا موقف ابن إياز من هذه المذاهب فهو يرى أنَّ مذهب المبرد هو الأصوب إذ قال بعد ذكره لمذهب المبرد:((فإن قلتَ: قامَ القومُ حاشا زيدٍ، فموضعُ الجارِّ والمجرور نصبٌ، والكلامُ جملةٌ واحدةٌ . وإذا قلتَ: قامَ القومُ حاشا زيداً، ففاعل حاشا مضمرٌ، و(زيد) مفعولٌ به، والكلام جملتان، وهذا هو الصواب))[٣٠٥].

والذي يظهر للباحث أنَّ مذهب المبرد ومن تبعه في كون حاشا تكون فعلاً وحرفاً هو الأرجح؛ لأنَّه ثبت النصب والجر بها عن العرب، وأنَّه قد جاء اتصال (ما) المصدرية بها في الحديث النبوي الشريف.

الهوامش

(١) ينظر: تاريخ الإسلام: ١٥/ ٤٤٨،، الوافي بالوفيات:٢١٢/١٢، المنهل الصافي: ١٥٠/٥، بغية الوعاة: ١ /٥٣٢، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: ١/ ٨٥ .

(٢) ينظر: البلغة: ١٢٢ .

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٧٢/١٩، بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢ .

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢/ ٢٦١، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: ١/ ٨٥ .

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ٥٧٧/١ .

(٦) ينظر: بغية الوعاة: ٥٣١/٢ .

(٧) ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ:١٩٠/٤، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: ٨٥/١ .

(٨) البلغة: ١٢٢، بغية الوعاة: ٥٣٢/١، معجم المؤلفين: ٣١٦/٣، كشف الظنون: ٨١/١، هدية العارفين: ٣١٣/١ .

(٩) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢١٢/١٢، المنهل الصافي: ١٥٠/٥، بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: ٨٥/١، معجم المؤلفين: ٣١٦/٣، كشف الظنون: ١/ ٨١، هدية العارفين: ٣١٣/١ .

(١٠) ينظر: البلغة: ١٢٢ .

(١١) قواعد المطارحة: ٨٦.

(١٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ١٠٠٥/٣، شرح التسهيل لابن مالك:٤٣٧/١ .

(١٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٥، ٢٩٣، الارتشاف: ٣/ ١٢٩٧، شرح التسهيل للمرادي: ٣٦٣.

(١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/٢.

(١٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٣٥/٥.

(١٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣٣/١، ٢٣٤، وينظر التبيين: ٣٦٨، ٣٦١.
(١٧) التذييل والتكميل: ٢٣٥/٥.
(١٨) شرح التسهيل لابن مالك: ٤٣٧/١، تمهيد القواعد: ١٤٠٧/٣.
(١٩) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٤،الغرة في شرح اللمع١١٤/١، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣٤/١، شرح المفصل: ١/ ٢٦٤، قواعد المطارحة: ٨٦، الارتشاف: ١٢٩٧/٣.
(٢٠) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧، شرح المقدمة الجزولية: ١٠٠٥/٣.
(٢١) ينظر: اللمع: ٤٦.
(٢٢) ينظر: المفصل: ٥٢ ، قواعد المطارحة: ٨٦ .
(٢٣) ينظر: شرح المفصل:٢٦٤/١ .
(٢٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٣٧/١.
(٢٥) ينظر: التعليقة على المقرب: ٢٩٠ .
(٢٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣٣/١ ، التبيين: ٣٦٩ .
(٢٧) شرح المفصل: ٢٦٤/١.
(٢٨) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/٢، ٢٧٤.
(٢٩) التذييل والتكميل: ٢٣٦/٥.
(٣٠) قواعد المطارحة: ١٣٣ .
(٣١) ينظر: الكتاب: ١٨٨/٢ .
(٣٢) ينظر: المقتضب: ٢١٦/٤ .
(٣٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٨/١ .
(٣٤) ينظر: الأصول: ٣٣٧/١ .
(٣٥) ينظر: الجمل: ١٦٢ .
(٣٦) ينظر: الإيضاح:١٨٩، علل النحو:٣٤٤، اللمع: ١١١، النكت في تفسير كتاب سيبويه:٢/ ١٤٧، المقتصد في شرح الإيضاح:٢/ ٧٧٨، شرح المفصل ٣٤٠/١، الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣٧، شرح الكافية الشافية: ٣/ ٣١٨، المقرب: ١ /١٧٩، قواعد المطارحة: ١٣٣، شرح الألفية لابن الناظم:٤١٠، الارتشاف:٢١٩٤/٤، المساعد:٢/ ٥٠٧.
(٣٧) ينظر: أسرار العربية: ١٢٨، اللباب في علل البناء والإعراب:٣٣٧/١، توضيح المقاصد: ١٠٧٧/٢ .
(٣٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٣٧/١ .
(٣٩) الكتاب: ١٨٨/٢ .
(٤٠) ينظر: المقتضب: ٢١٦/٤، الأصول: ٣٣٧/١، أسرار العربية: ١٢٨ .
(٤١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٨/١ .
(٤٢) الإيضاح في شرح المفصل:٢٣٧/١ .

(٤٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١/ ٢٢٨، إعراب القرآن للنحاس:١/ ١٩٧، علل النحو: ٣٤٥.
(٤٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٣١٨/٣، شرح الرضي على الكافية٤٤٦/١، شرح الألفية لابن الناظم: ٤١٠.
(٤٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٨/١، المساعد: ٥٠٧/٢ .
(٤٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٩٨/١، علل النحو:٣٤٥، توضيح المقاصد:١٠٧٧/٢، وشرح ابن عقيل٢٦٩/٣، والهمع٥٠/٢ .
(٤٧) ينظر: قواعد المطارحة: ١٣٣، شرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٨٤، والقراءة لابن ضحيان الأزدي من سورة الكافرون الآية: ١ في البيان والتبيين:٤/ ٢٠، ولم أعثر عليها في كتب القراءات ولا التفاسير.
(٤٨) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:١٤٧/٢، تمهيد القواعد:٣٥٦٣/٧، الهمع: ٢ /٥٠ .
(٤٩) المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٧٨/٢ .
(٥٠) قواعد المطارحة: ١٦٢ .
(٥١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٢/٢ .
(٥٢) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١، ٢٠٥ .
(٥٣) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ٧٩ ، الارتشاف: ١٦٣٤/٤ .
(٥٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٨/٢ .
(٥٥) ينظر: الخصائص: ٣٨٤/٢ .
(٥٦) ينظر: أسرار العربية: ١١٤ .
(٥٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٣٠١/١ .
(٥٨) ينظر: شرح الجمل لابن خروف:١٠٠٢/٢ ، شرح المفصل:٤٢/٢، الإيضاح في شرح المفصل:٣٢١/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ٢٥٣، مغني اللبيب: ٦٠٢، المقاصد الشافية: ٥٥٤/٣ .
(٥٩) ينظر: الإنصاف:٢٢١، شفاء العليل: ٥٥٩/٢ .
(٦٠) ينظر: الارتشاف: ١٦٣٤/٤، توضيح المقاصد: ٧٣٥/٢، الهمع: ٢ /٣٤٣ .
(٦١) ينظر: الانتصار لسيبويه من المبرد: ٨٦، علل النحو:٣٩٣/١، الخصائص:٣٨٤/٢، الإنصاف: ٢٢٢ .
(٦٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٧٨/٢ .
(٦٣) ينظر: التبيين: ٣٩٤، ٣٩٥ .
(٦٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٢/ ٣٠٤، شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة:١٥٧ .
(٦٥) شرح التسهيل لابن مالك:٣٠٤/٢ .
(٦٦) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٧٦، الارتشاف:١٦٣٤/٤، توضيح المقاصد:٧٣٦/٢.
(٦٧) ينظر: الارتشاف: ١٦٣٤/٤، توضيح المقاصد:٧٣٦/٢، الهمع:٣٤٣/٢ .
(٦٨) ينظر: المقتضب:٣٦/٣، شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٧٨، شرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٢/٢ .
(٦٩) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣ .

(٧٠) ينظر: التبيين: ٣٩٤ ، قواعد المطارحة: ١٦٢، ائتلاف النصرة: ٣٩ .

(٧١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٢/٢ .

(٧٢) ينظر: الارتشاف: ١٦٣٥/٤ .

(٧٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة: ١٥٧.

(٧٤) المقتضب: ٣٦/٣ .

(٧٥) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣، شرح الكتاب للسيرافي:٧٨/٢، أسرار العربية: ١١٤، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٠/١، الارتشاف: ١٦٣٥/٤ .

(٧٦) البيت للمُخبّل السعدي في ديوانه: ٢٩٠ .

(٧٧) ينظر: المقتضب: ٣٧/٣، شرح الكتاب للسيرافي: ٧٨/٢، أسرار العربية: ١١٤ .

(٧٨) البيت لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات: ٣٧٦، الأصمعيات: ٢٢٤، كتاب الاختيارين: ٥٨٣ .

(٧٩) لم يُنسب لأحد، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٣/٢، مغني اللبيب: ٦٠٣، شفاء العليل: ٥٥٩/٢ .

(٨٠) البيت لرجل من بني طيئ في شرح التصريح: ٦٢٨/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٣/٢، شرح الأشموني: ٢ /٥٣ .

(٨١) ينظر: أسرار العربية: ١١٤، التبيين: ٣٩٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢ .

(٨٢) ينظر: الإنصاف: ٢٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٠/١، شرح المفصل: ٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور:٢٨٣/٢ .

(٨٣) أسرار العربية: ١١٤ .

(٨٤) ينظر: الإنصاف: ٢٢٤ .

(٨٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٢/٢ .

(٨٦) قواعد المطارحة: ١٣٠ .

(٨٧) ينظر: الكتاب: ٢٩١/١ .

(٨٨) ينظر: المقتضب: ٢٠٢/٤ .

(٨٩) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٨٨/٢ .

(٩٠) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٥٣/٢ .

(٩١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:٢/ ١٤٣، المفصل: ٦٠، شرح المفصل:١/ ٣١٦، الإيضاح في شرح المفصل:١/ ٢١٩، شرح المقدمة الجزولية:١/ ٢٨٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٨٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٢/٣، البسيط في شرح الجمل: ١/ ١٨١، شرح التسهيل للمرادي: ٨٢٤، شرح شذور الذهب للجوجري:٤١٢/٢، الهمع: ٣٢/٢ .

(٩٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٢٤، المساعد:٤٨٠/٢، شفاء العليل: ٨٠١/٢ .

(٩٣) الكتاب: ٢٩١/١ .

(٩٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٤٣/٢ .
(٩٥) ينظر: التبيين: ٤٤٣ .
(٩٦) ينظر: شرح المفصل:٣١٧/١، شرح الرضي على الكافية:٤٠٨/١ ، شرح الأشموني:٢٣/٣ .
(٩٧) ينظر: اللمع: ١٠٦ .
(٩٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٨/١ .
(٩٩) المقتضب:٢٠٢/٤ .
(١٠٠) اللباب في علل البناء والإعراب:٣٢٩/١، التبيين:٤٤٣، الصفوة الصفية، الجزء الثاني القسم الأول: ١٨٨ .
(١٠١) ينظر: التبيين: ٤٤٣ .
(١٠٢) ينظر: نتائج الفكر: ٦٢ .
(١٠٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٢٩، وينظر: شرح المقدمة الجزولية:١/ ٢٨٢ .
(١٠٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٢٤، المساعد: ٤٨٠/٢، الهمع: ٣٢/٢ .
(١٠٥) ينظر: الهمع:٣٢/٢ .
(١٠٦) قواعد المطارحة: ٢٠٦ .
(١٠٧) ينظر: الكتاب: ٤١٩/١ .
(١٠٨) ينظر: المقتضب:١٣٤/٤ .
(١٠٩) ينظر: الإيضاح: ١٩٠ .
(١١٠) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٧١/٢، توجيه اللمع: ٢٥١ .
(١١١) ينظر: أسرار العربية: ١٥٠ .
(١١٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٧٥/٢ .
(١١٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٧/٣، أوضح المسالك ط دار الفكر:٧١/٣، توضيح المقاصد:٧٨٣/٢، تمهيد القواعد: ٣١٦١/٧، شرح الأشموني:١٢٥/٢، شرح التصريح:٦٧٤/١، الهمع:٥٠١/٢ .
(١١٤) الكتاب:٤١٩/١ .
(١١٥) التعليقة على المقرب: ٣٢٤ .
(١١٦) توجيه اللمع: ٢٥١، قواعد المطارحة: ٢٠٦ .
(١١٧) ينظر: شرح التسهيل للمرادي:٧٤٣، المساعد:٣٢٩/٢، الهمع:٥٠١/٢ .
(١١٨) البسيط في شرح الجمل:٨٨٦/٢ .
(١١٩) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦، الارتشاف: ١٧٩٩/٤ .
(١٢٠) ينظر: المفصل: ١١٣، شرح المفصل: ١٢٣/٢ .
(١٢١) ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٢ .

(١٢٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل: ١ /٣٦٦ .
(١٢٣) ينظر: المصدر نفسه:١٢٣/٢، ١٢٥ .
(١٢٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٧٥/٢ .
(١٢٥) التعليقة على المقرب: ٣٢٤ .
(١٢٦) ينظر: أمالي السهيلي:٢٠، وشرح التصريح: ٦٧٤/١ .
(١٢٧) ينظر: النكت الحسان: ١١٧ .
(١٢٨) الإيضاح في شرح المفصل:٣٦٦/١ .
(١٢٩) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٦٦ .
(١٣٠) قواعد المطارحة: ٩٩، ١٠٠.
(١٣١) ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧، شرح التصريح: ٣٥٦/٢ .
(١٣٢) ينظر: الكتاب: ١٠/٣، ١١.
(١٣٣) ينظر: المقتضب: ٥/٢ .
(١٣٤) ينظر: الأصول: ١٤٦/٢.
(١٣٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٩/١، ١٩١/٣.
(١٣٦) ينظر: الإيضاح: ٨١، المسائل المنثورة: ١٤٣.
(١٣٧) ينظر: اللمع: ١٢٤، والتبصرة والتذكرة:٣٩٥/١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٢١/١، المفصل: ٣٢٣، نتائج الفكر: ٦٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٥/٢، شرح المفصل: ٢١٩/٤، المقرب: ٢٦٠/١، البسيط في شرح الجمل: ٢٢٩/١.
(١٣٨) ينظر: أسرار العربية: ٣٦، شرح الجمل لابن عصفور:١/ ١٣٠، شفاء العليل: ٩١٧/٢.
(١٣٩) شرح المفصل: ٢١٩/٤ .
(١٤٠) ينظر: علل النحو: ١٨٧، والتبصرة والتذكرة: ٣٩٥/١، أسرار العربية: ٣٦ .
(١٤١) ينظر: علل النحو: ١٨٨، الإنصاف: ٤٣٩، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٥/٢.
(١٤٢) ينظر: الإنصاف: ٤٣٨ .
(١٤٣) شرح المفصل: ٢٢٠/٤ .
(١٤٤) ينظر: الإنصاف: ٤٣٧ .
(١٤٥) قواعد المطارحة: ٩٩، ١٠٠ .
(١٤٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٠/١، شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٢/٣، توجيه اللمع: ٣٥١.
(١٤٧) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٥/٢ .
(١٤٨) شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٢/٣ .
(١٤٩) ينظر: علل النحو: ١٨٨، الإنصاف: ٤٤٠، شرح المفصل: ٢٢٠/٤.
(١٥٠) ينظر: التعليقة على المقرب: ٤١٩، تمهيد القواعد: ٤١١٩/٨ .

(١٥١) التعليقة على المقرب: ٤١٩، ٤٢٠ .
(١٥٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/٦ .
(١٥٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥٣/١، الهمع: ٥٩٢/١ .
(١٥٤) ينظر: الإنصاف: ٤٣٧، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: ٣١٧ .
(١٥٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥١٩/٣، شرح الأشموني: ١٧٨/٣ .
(١٥٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٢٧٣/١ .
(١٥٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٨٦٦/٣ .
(١٥٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥١٩/٣، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٣ .
(١٥٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٤٧٣ .
(١٦٠) ينظر: أوضح المسالك ط دار الجبل: ١٤١/٤، شرح قطر الندى: ٥٧ .
(١٦١) ينظر: شرح التصريح:٣٥٦/٢ .
(١٦٢) ينظر: الإنصاف: ٤٣٧ .
(١٦٣) ينظر: أسرار العربية: ٣٦، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٠/٤ .
(١٦٤) الإنصاف: ٤٣٨ .
(١٦٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٦/٢ .
(١٦٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٩/٣ .
(١٦٧) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٠/٤، توضيح المقاصد: ١٢٢٨/٣ .
(١٦٨) شرح الألفية لابن الناظم:٤٧٤ .
(١٦٩) قواعد المطارحة: ٦١.
(١٧٠) ينظر: الكتاب: ٤٥/١، ٣٧/٢ .
(١٧١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣/٢، ٦٢/٣ .
(١٧٢) ينظر: المقتضب: ٨٧/٤، ١٩٠.
(١٧٣) ينظر: الأصول: ٨٢/١ .
(١٧٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٩٧/١ .
(١٧٥) ينظر: علل النحو: ٢٤٥، المنصف: ٢٥٨، المخترع في إذاعة سرائر النحو: ١١٥، الحلل في إصلاح الخلل: ١٦٢،المفصل: ٣٥٥، أسرار العربية: ٨٥، شرح المفصل: ٣٦٦/٤، شرح الجمل لابن عصفور:١/ ٣٧٩، شرح الرضي على الكافية:١/ ١٤٠٧، شرح التسهيل للمرادي:٢٨٤، مغني اللبيب: ٣٨٧، تمهيد القواعد:٣/ ١٠٧٨.
(١٧٦) ينظر: اللامات للزجاجي: ٣٤ .
(١٧٧) ينظر: أسرار العربية: ٨٥، مسائل خلافية في النحو: ٧٠ .
(١٧٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣/٢، المقتضب: ٨٧/٤، الأصول: ٨٢/١، ٨٣ .

(١٧٩) المسائل الحلبيات: ٢١١.
(١٨٠) شرح المقدمة المحسبة:٢/٣٥٠ .
(١٨١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٦٥ .
(١٨٢) شرح المفصل: ٤/٣٦٦ .
(١٨٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/٣٦٦، شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٧٩ .
(١٨٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/١١٧، الجنى الداني: ٤٩٤، مغني اللبيب: ٣٨٧، وهو أبو بكر، أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير النحوي البغدادي، صنف المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود (ت٣١٧هـ) ينظر: نزهة الألباء: ١٨٧، إنباه الرواة: ١/٦٩.
(١٨٥) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢١٠، كتاب الشعر: ١٠، المسائل البصريات: ٢/٨٣٣ .
(١٨٦) ينظر: اللامات للزجاجي: ٣٤ .
(١٨٧) ينظر: الارتشاف: ٣/١١٤٦، شرح التسهيل للمرادي: ٢٨٤، مغني اللبيب: ٣٨٧ .
(١٨٨) معاني القرآن للفراء: ٢ /٤٣ .
(١٨٩) الأصول: ١/٨٢ .
(١٩٠) ينظر: اللامات للزجاجي:٣٤، المسائل الحلبيات: ٢٢٤.
(١٩١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٧٨، ٣٧٩، ينظر: التذييل والتكميل: ٤/١١٧ .
(١٩٢) ينظر: اللامات للزجاجي: ٣٤، شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٧٨ .
(١٩٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/٣٦٦، شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٧٨ .
(١٩٤) المسائل المنثورة:٢٢١، ينظر: المسائل الحلبيات:٢١٠ .
(١٩٥) كتاب الشعر: ١٠، ينظر: المسائل البصريات: ٢/٨٣٣ .
(١٩٦) التبيين: ٣١٤ .
(١٩٧) سورة النجم (٣٩) .
(١٩٨) سورة المزمل (٢٠) .
(١٩٩) ينظر: قواعد المطارحة: ٦١ .
(٢٠٠) قواعد المطارحة: ٦١ .
(٢٠١) رصف المباني: ٣٠٠ .
(٢٠٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ٨٤ .
(٢٠٣) ينظر: رصف المباني: ٣٠٠، ٣٠١، الجنى الداني: ٤٩٤ .
(٢٠٤) قواعد المطارحة: ١٣٤ .
(٢٠٥) ينظر: الجمل في النحو: ١٣٦، الكتاب: ٢/١٩٦ .
(٢٠٦) ينظر: الكتاب: ١/٢٥ .
(٢٠٧) ينظر: المقتضب: ٤/٢٣٩ .

(٢٠٨) ينظر: اللمع: ١١٣، سر صناعة الإعراب: ٤٣٠/١ .
(٢٠٩) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٤٠/٢ .
(٢١٠) ينظر: أسرار العربية: ١٣١ .
(٢١١) ينظر: الإنصاف: ٢٩٠، توجيه اللمع: ٣٢٩، ائتلاف النصرة: ٤٧ .
(٢١٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٧٣٨/٢ .
(٢١٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٣٨/١ .
(٢١٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٦/١ .
(٢١٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٧/٢ .
(٢١٦) ينظر: رصف المباني: ٣٠٥ .
(٢١٧) الإنصاف: ٢٩١ .
(٢١٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١، شرح الكتاب للسيرافي: ١٨٤/١، التبيين: ٤٤٩، الارتشاف: ٢١٩١/٤ .
(٢١٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١، الإنصاف: ٢٩٠، التخمير: ٣٥٨/١، شرح المفصل: ٣٦٧/١ .
(٢٢٠) علل النحو: ٣٤٤ .
(٢٢١) ينظر: الإنصاف: ٢٩٢ .
(٢٢٢) ينظر: أسرار العربية: ١٣١، التبيين: ٤٥٠، شرح المفصل: ٣٦٧/١، شرح الرضي على الكافية: ٤٥٨/١ .
(٢٢٣) الإنصاف: ٢٩٣ .
(٢٢٤) سورة الأنفال: ٣٢ .
(٢٢٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٧/٢ .
(٢٢٦) البيت لأبي خراش الهُذلي في الدرر: ٣٩٢/١، وبلا نسبة في المقتضب: ٢٤٢/٤، اللمع: ١١٣، الخزانة: ٢٩٥/٢ .
(٢٢٧) لم يُنسب إلى أحد، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء:١ /٢٠٣، اللامات للزجاجي:٩٠، شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٧/٢، رصف المباني: ٣٠٦ .
(٢٢٨) أسرار العربية: ١٣٠، ١٣١ .
(٢٢٩) ينظر: الإنصاف: ٢٩٤، التبيين: ٤٥٢ .
(٢٣٠) البيت للفرزدق في ديوانه: ٥٤١،، وعجزه: على النابح العاوي أشدُّ .
(٢٣١) أسرار العربية: ١٣١ .
(٢٣٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٢٣ .
(٢٣٣) قواعد المطارحة: ٢٣٨ .
(٢٣٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٩/١، شرح التصريح:١٦٠/١.

(٢٣٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧، ٩٠، الارتشاف:٢/ ١٠١٣، المساعد:١/ ١٤٩.
(٢٣٦) ينظر: البغداديات: ٥٣٣، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٩٥.
(٢٣٧) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٧/٢ .
(٢٣٨) سورة يوسف من الآية: ٢٠ .
(٢٣٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٧/٢ .
(٢٤٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:١/ ١٧٨، المساعد:١/ ١٤٩، تمهيد القواعد: ٢/ ٦٨٢.
(٢٤١) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٩/٢ .
(٢٤٢) ينظر: التعليقة على المقرب: ٩٩ .
(٢٤٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٩/١ .
(٢٤٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٩/١.
(٢٤٥) التذييل والتكميل: ٦٢/٣.
(٢٤٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣/٣ .
(٢٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢/٣ .
(٢٤٨) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٩٨.
(٢٤٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٢/٣ .
(٢٥٠) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ١٩٨ .
(٢٥١) ينظر: الأصول: ٢ /٢٢٣ .
(٢٥٢) ينظر: الإيضاح: ١٠٠ .
(٢٥٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٧/٢.
(٢٥٤) ينظر: المقدمة الجزولية: ٥٢ .
(٢٥٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٧/٢ .
(٢٥٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٥٨، الجنى الداني: ٢٠٢، مغني اللبيب: ٧١، شرح ابن عقيل: ١٤٩/١، شرح التصريح: ١٦٠/١ .
(٢٥٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٧٨، الارتشاف:٢/ ١٠١٣، الهمع:١/ ٣٢٩.
(٢٥٨) الأصول: ٢٢٣/٢.
(٢٥٩) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٧٥١، شرح الدروس: ٦٠٥، شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٨/١.
(٢٦٠) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٩/٢ .
(٢٦١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٩/١ .
(٢٦٢) التذييل والتكميل: ٦٠/٣ .
(٢٦٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم:٥٩، توضيح المقاصد:١/ ٤٣٤، شرح الأشموني:١٣٩/١.
(٢٦٤) شرح الألفية لابن الناظم: ٥٩ .

(٢٦٥) ينظر: التذييل والتكميل:٣/ ٦١، شرح التسهيل للمرادي:١٩٧، شرح الأشموني: ١/ ١٣٩ .
(٢٦٦) البيت للفرزدق في تهذيب اللغة: ٨٠/١٣، الإنصاف: ٤٠٩، شرح التصريح: ١٧٠/١، الخزانة: ٤٢٤/٢، وليس في ديوانه .
(٢٦٧) ينظر: التذييل والتكميل:٣/ ٦١، شرح التسهيل للمرادي: ١٩٧، شرح التصريح: ١/ ١٤٩ .
(٢٦٨) ينظر: معاني النحو: ١٢٨/١، ١٢٩ .
(٢٦٩) قواعد المطارحة: ١٧٣، ١٧٤ .
(٢٧٠) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢ .
(٢٧١) ينظر: الإيضاح: ١٧٨ .
(٢٧٢) ينظر: معاني الحروف: ١١٨ .
(٢٧٣) ينظر: أسرار العربية: ١١٩ .
(٢٧٤) ينظر: التبيين: ٤١٠ .
(٢٧٥) ينظر: شرح المفصل: ٦١٢/٤، التوطئة:٣٠٩، ائتلاف النصرة: ١٧٨ .
(٢٧٦) ينظر: الارتشاف: ١٥٣٢/٣، مغني اللبيب: ١٦٥، الهمع: ٢٨٠/٢ .
(٢٧٧) الإنصاف: ٢٤٢، ٢٤٣ .
(٢٧٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٦/٢، والحديث في مسند الإمام أحمد: ٥١٨/٩، برقم ٥٧٠٧ .
(٢٧٩) ينظر: الإنصاف: ٢٤٣ .
(٢٨٠) التبيين: ٤١١ .
(٢٨١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية:٣/ ٩٩٤، شرح الرضي على الكافية:١/ ٧٧٤ .
(٢٨٢) ينظر: أسرار العربية: ١١٩، توجيه اللمع: ٢٢٥، قواعد المطارحة: ١٧٣.
(٢٨٣) ينظر: شرح المفصل: ٥١٢/٤، الجنى الداني: ٥٦٤ .
(٢٨٤) ينظر: المقتضب: ٣١٩/٤ .
(٢٨٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٤/ ٩٩٤، مغني اللبيب:١٦٥، شرح التصريح:١/ ٥٣٨ .
(٢٨٦) ينظر: اللمع: ٦٦ .
(٢٨٧) ينظر: المفصل: ٣٧٩ .
(٢٨٨) ينظر: توجيه اللمع: ٢٢٥، شرح الكافية الشافية: ٧٢٣/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ٢٢٦، الجنى الداني: ٥٦٢، شرح الأشموني: ٢٢٦/١.
(٢٨٩) ديوان النابغة الذبياني: ٢٠ .
(٢٩٠) الإنصاف: ٢٤١ .
(٢٩١) التبيين: ٤١٣، اللباب في علل البناء والإعراب: ٣١٠/١ .
(٢٩٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٩/٢ .
(٢٩٣) سورة يوسف من الآية: ٣١ .

(٢٩٤) ينظر: الإنصاف: ٢٤٢ .
(٢٩٥) سورة النمل من الآية: ٧٢ .
(٢٩٦) سورة الأعراف من الآية:١٥٤ .
(٢٩٧) أسرار العربية:١٢٠ .
(٢٩٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣١٠/١ .
(٢٩٩) قرأ أبو عمرو بن العلاء بإثبات الألف في حاشا وقرأ البقية بغير ألف، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٤٨، المبسوط في القرءات العشر: ٢٤٦، والنشر في القراءات العشر: ٢٩٥/٢.
(٣٠٠) الإنصاف: ٢٤٢ .
(٣٠١) سورة الحجر الآية: ٢، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالتشديد، وقرأ عاصم ونافع بالتخفيف، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٦٦، الحجة للقراء السبعة: ٥/ ٣٥ .
(٣٠٢) أسرار العربية: ١١٩، ١٢٠ .
(٣٠٣) ينظر: شرح المفصل: ٥١٢/٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٩/٢، قواعد المطارحة: ١٧٣ .
(٣٠٤) ينظر:البيت لجميح الأسدي في المفضليات: ٣٦٧، والأصمعيات: ٢١٨، ومغني اللبيب ١٦٦، ويروى بجر أبي ثوبان .
(٣٠٥) قواعد المطارحة: ١٧٤ .

المصادر و المراجع:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، دار الكتب، بيروت، ودار النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٢- الاختيارين المفضليات والأصمعيات، علي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق – سورية، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٤- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
٥- الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م .
٦- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت (د.ت) (د. ط).
٧- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ .

٨- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
٩- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة .
١٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القطفي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ .
١١- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م .
١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.
١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت) (د. ط).
١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، دار الجبل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م .
١٥- الإيضاح، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٦–١٩٩٦م .
١٦- الإيضاح في شرح المفصل،ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر(ت٦٤٦هـ) تحقيق: الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١,١٤٢٥– ٢٠٠٥ م.
١٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: عيّاد بن عبيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان .
١٩- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٢٠- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٢١- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(ت٢٥٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨ هـ – ١٩٨٨م .
٢٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٣- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٢٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م .
٢٥- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور حسن الملخ، والدكتورة سهى نعجة، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٢، ٢٠٠٨م.
٢٦- التخمير (شرح المفصل للزمخشري)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م .
٢٧- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
٢٨- التعليقة على المقرب، محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الأوقاف، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٤هـ .
٢٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبُّ الدين محمود بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ علي محمد فاخر، والأستاذ جابر محمد البراجة، والأستاذ إبراهيم جمعة العجمي، والأستاذ جابر السيد مبارك، والأستاذ علي السنوسي محمد، والأستاذ محمد راغب نزّال، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
٣٠- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .
٣١- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبّاز(ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: الأستاذ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٣٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
٣٣- التوطئة، أبو علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوّع.
٣٤- الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)،اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ: ابن أبي شنب بكلية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر سنة ١٩٢٦م .
٣٥- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
٣٦- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٢م .
٣٧- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٣١٣هـ – ١٩٩٢م .

٣٨- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، الناشر: الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٣٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
٤٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٤١- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٤٢- ديوان المُخبّل السعدي ضمن شعراء مقلون، تحقيق: حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٧م .
٤٣- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢ .
٤٤- ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين الحسيني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
٤٥- رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٤٦- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ .
٤٧- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ>، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م .
٤٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل الهمداني(ت٧٩٦هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٤٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
٥٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٨م .
٥١- شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
٥٢- شرح التسهيل للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد، مكتبة الإيمان، المنصورة – القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
٥٣- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

٥٤- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن بن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ .
٥٥- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب جناح .
٥٦- شرح جمل الزجاجي، جمال الدين أحمد بن عبد بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور علي محسن عيسى، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٥٧- شرح الدروس في النحو، أبو محمد سعيد بن الدهان النحوي (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمد أحمد الأدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة و ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
٥٨- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٥٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٦٠- شرح شذور الذهب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري(ت٨٨٩هـ)، نوّاف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٤م .
٦١- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ .
٦٢- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
٦٣- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد محمود داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة .
٦٤- شرح الكافية الشافية، تأليف العلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني(ت٦٧٢هـ)، حققه وقدّم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٦٥- شرح اللمع للأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عبادة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية .
٦٦- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٦٧- شرح المقدمة الجزولية الكبير، الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور تركي بن سهو بن نزال العيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ .
٦٨- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧.
٦٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السليسي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور شريف عبد الله علي الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
٧٠- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق: الأستاذ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ .
٧١- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
٧٢- العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية للشيخ عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ: خالد الأزهري الجرجاوي (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢ معدّلة مزيدة ومنقحة.
٧٣- الغرة في شرح اللمع، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان(ت٥٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فريد عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية – الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
٧٤- قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور يس أبو الهيجاء، والدكتور شريف عبد الكريم النجار، والأستاذ علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر و التوزيع، أربد – الأردن، ط جديدة مزيدة ومنقحة، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
٧٥- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٧٦- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٧٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المشهور باسم حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م .
٧٨- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٧٩- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
٨٠- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت .

٨١- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمد قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١م .
٨٢- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري(ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م .
٨٣- المخترع في إذاعة سرائر النحو، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: الأستاذ حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٨٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، ملتزم الطبع والنشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م .
٨٥- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٤٠٥هـ .
٨٦- المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم،دمشق، ودار المنار، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٨٧- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
٨٨- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني، بغداد.
٨٩- المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان – الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
٩٠- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ .
٩١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف الدكتور عبد الله المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .
٩٢- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
٩٣- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١ .
٩٤- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
٩٥- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٩٦- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.
٩٧- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م .
٩٩- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١٠٠-المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي(ت١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦ .
١٠١-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور عبد المجيد قطامش، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
١٠٢-المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الأوقاف والإعلام،الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م .
١٠٣-المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق:الاستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
١٠٤-المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، أم القرى للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
١٠٥-المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود.عبد الله أحمد الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
١٠٦-المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن الظاهري (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، الهيأة المصرية العامة للكتاب .
١٠٧-نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
١٠٨-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط٣، ١٤٠٥-١٩٨٥م.
١٠٩-النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى .

١١٠–النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١١١–النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

١١٢–هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ) طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استنابول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان .

١١٣–همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية .

١١٤–الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

الملخص العربي

يعد الخلاف النحوي من الظواهر البارزة في النحو العربي التي واكبت نشأته، وكان كتاب قواعد المطارحة من الكتب التي اعتنت بذكر مسائل الخلاف، فارتأيتُ إظهار الخلاف النحوي في هذا الكتاب، اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، فذكرت في المقدمة المنهج الذي سرتُ عليه في هذه الدراسة، وأمّا التمهيد فقد تكلمت فيه على حياة ابن إياز، وأمّا المبحث الأول فكان بعنوان الخلاف النحوي في الأسماء، وتضمّن خمسة مسائل، وأمّا المبحث الثاني فجاء بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال، وتضمّن مسألتين . وأمَّا المبحث الثالث فجعلته للخلاف النحوي في الحروف، وتضمَّن ثلاثة مسائل .

وفي الختام أرجو أن أكون قد وُفقتُ في مسعاي، فإن أصبتُ فبفضل الله تعالى ومنِّه، وإن كانت الأخرى فحسبي لم أقصد ذلك، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

Abstract

Grammatical dispute or disagreement is the most prominent phenomenon that marked Arabic grammar from its early beginning. Qua'ad Al-Mutarah, is one of the books that shed much light on the whereas, the prelude is totally devoted to talk about the life and work of Ibn Ayaz. As for the three sections; the first one is about the grammatical discusses five different issues concerning the grammar of nouns. The second section which is two folds is dealing with the contradiction in verbs, which is also in turn of two folds.

The last section on the other hand, is a tripartite tackling the controversial matter, in prepositions.

Finally, I hope that I've succeeded in fulfilling the aims of my research, If it is not, suffice that I have no intention, and if it is so, then all thanks and gratitude are due to Almighty Allah upon Him. I put my ultimate trust and to Him I will utterly return.

Controversial matters of the Arabic grammar. As such, I've decided to declare the grammatical dispute in this book in particular. Dwelling on the nature of subject, the nature of subject, this paper is divided into: an introduction, prelude and three sections each of which is concerned with special issue in the grammatical dispute. First of all, the introduction is allocated to show the approach that I've adopted in this paper.